تقرير سنوي

مأساة حتى إشعار آخر

حالة حقوق الإنسان في اليمن 2022

أكتوبر- تشرين الأول 2023

مواطنة
لحقوق الإنسان

مأساة حتى إشعار أخر

حالة حقوق الإنسان في اليمن للعام 2022

جدول المحتويات

الخلفية 9

الملخص التنفيذي 14

المنهجية 32

الباب الأول: 35

النزاع في اليمن والقانون الدولي 35

الباب الثاني: 39

الانتهاكات والاعتداءات في عام 2022 39

الفصل الأول: الهجمات الجوية 40

الإطار القانوني 41

بعض الأمثلة 44

الفصل الثاني: الهجمات البرية 45

الإطار القانوني 46

بعض الأمثلة 46

الفصل الثالث: الألغام والأجسام المتفجرة 50

الإطار القانوني 51

بعض الأمثلة 51

الفصل الرابع: تجنيد واستخدام الأطفال 55

الإطار القانوني 58

بعض الأمثلة 56

الفصل الخامس: منع وصول المساعدات الإنسانية 59

الإطار القانوني 61

بعض الأمثلة 61

الفصل السادس: الاحتجاز التعسفي 63
الإطار القانوني 64
بعض الأمثلة 65
الفصل السابع: الاختفاء القسري 67
الإطار القانوني 68
بعض الأمثلة 68
الفصل الثامن: التعذيب 72
الإطار القانوني 73
بعض الأمثلة 73
الفصل التاسع: العنف الجنسي 76
الإطار القانوني 77
الفصل العاشر: الاعتداء على المدارس 78
الإطار القانوني 79
بعض الأمثلة 79
الفصل الحادي عشر: الاعتداء على الرعاية الصحية 82
الإطار القانوني 83
بعض الأمثلة 84
الفصل الثاني عشر: اعتداءات أخرى على المدنيين 86
بعض الأمثلة 87
الفصل الثالث عشر: الاعتداءات على المهاجرين الأفارقة 88
الإطار القانوني 89
بعض الأمثلة 89
الباب الثالث: تقويض الحقوق والحريات 93
الفصل الأول: العنف ضد الصحافة وحرية التعبير 94

الإطار القانوني 95
بعض الأمثلة 96
الفصل الثاني: حرية التنقل 97
الإطار القانوني 98
بعض الأمثلة 98
الفصل الثالث: الاعتداء على الحرية الشخصية للنساء 100
التوصيات 104
إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة 105
إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 105
إلى فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والدول الأخرى التي تقوم بالدعم العسكري للتحالف
بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة 106
إلى التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والقوات الموالية
لها كالمجلس الانتقالي الجنوبي، والقوات المشتركة في الساحل الغربي 106
إلى جماعة أنصارالله (الحوثيين) المسلحة 107
إلى الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًّا 108

الخلفية

ثماني سنوات من عمر الحرب... ومن عمر اليمنيين

ثماني سنوات من عمر الحرب، لكنها أيضًا من عمر اليمنيين، قتلًا وجرحًا وانتظارًا وتَشَرُّدًا. جيلٌ كاملٌ لم يفتح عينيه إلا على النزاع، ولم يعرف من تفاصيل الحياة سواه. حتى أن البعض أنهوا أيامهم الأولى في المدرسة،هذا إذا كانوا محظوظين بما يكفي حتى للحصول على هذه الفرصة.

افتُتِحت السنة الجديدة (2022)، بحملة عسكرية كبيرة في ثلاثٍ من مديريات محافظة شبوة، إذ قامت قوات العمالقة المدعومة إماراتيًّا بشنِّ هجومٍ على مسلحي جماعة أنصارالله (الحوثيين) في مديريات بيحان وعسيلان وعين، تمكّنت خلاله من استعادة المديريات الثلاث إلى جانب أجزاء من مديرية حريب التابعة لمحافظة مأرب، وخلّفت وراءها قتلى وجرحى من المدنيين، وتدميرَ أعيان مدنية.

أضعفت هذه الحملة، هجومًا آخر، كانت تشنه جماعة أنصارالله على محافظة مأرب منذ فبراير/ شباط 2021، وأبطأت من تقدمه. وكانت جماعة أنصارالله (الحوثيين) قد سيطرت في سبتمبر/ أيلول 2021 على ثلاث مديريات جنوبي شبوة، وهي عسيلان وبيحان وعين، كما أحرزت تقدّمًا في مديريات جنوب مأرب الأربع (الجوبة والعبدية ورحبة وماهلية).

ومنذ بداية فبراير/ شباط 2021، كثّف الحوثيّون هجماتهم على محافظة مأرب للسيطرة عليها، كونها أهم معاقل الحكومة المعترف بها دوليًّا والمقر الرئيس لوزارة الدفاع، إضافة إلى تمتعها بثروات النفط والغاز، وكذلك احتواؤها على محطة الغاز التي كانت قبل الحرب تغذي معظم المحافظات اليمنية بالتيار الكهربائي.

وفيما يبدو أنه ضغط من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين) على الإمارات، لإيقاف دعمها لحلفائها في هجوم شبوة، استهدفت في السابع عشر من يناير/ كانون الثاني، مستودعًا لوقود إحدى الشركات البترولية في العاصمة الإماراتية أبوظبي، ما نجم عنه حريقٌ كبير، ومقتل ثلاثة موظفين، بحسب الشرطة هناك.

وفي بداية أغسطس/ آب، اندلعت مواجهات بين قوات حكومية موالية لحزب الإصلاح، وأخرى تنتمي للمجلس الانتقالي الجنوبي ومدعومة إماراتيًّا في محافظة شبوة، خلّفت قتلى وجرحى من المدنيين، وانتهت بسيطرة الأخيرة على المحافظة، التي فيها مصفاة كبيرة لتكرير الغاز الطبيعي المسال.

أما أبرز التطورات السياسية، خلال العام، فكان تشكيل مجلس القيادة الرئاسي في السابع من أبريل/ نيسان،

والذي من خلاله تم عزل الرئيس السابق عبدربه منصور هادي، وتنصيب رشاد العليمي- وزير الداخلية الأسبق، بديلًا عنه، إلى جانب سبعة نواب آخرين، معظمهم يمتلكون قوات عسكرية على الأرض.

وأثارت شرعية تشكيل المجلس بعض الجدل، خاصة أنه تم بعدَ مجموعةٍ من الإجراءات الشكلية، ومن ذلك مؤتمر مشاورات لـ800 عضو من حلفاء الرياض، ورفضته جماعة أنصار الله (الحوثيين) [1]. وفي مطلع أبريل/ نيسان أيضًا، رعت الأمم المتحدة عبر مبعوثها الخاص إلى اليمن، هانس غروندبرغ، اتفاقًا للهدنة بين أطراف النزاع في اليمن، وتضمن الاتفاق -خلال فترة الهدنة القابلة للتمديد- إلى وقف جميع العمليات العسكرية الهجومية البرية والجوية والبحرية داخل اليمن وخارجه وتجميد المواقع العسكرية الحالية على الأرض، والسماح بدخول سفن المشتقات النفطية إلى موانئ الحديدة، وفتح مطار صنعاء الدولي جزئيًّا من خلال تشغيل رحلتين جويتين تجاريتين من وإلى الأردن ومصر أسبوعيًّا. كما شملت الهدنة الدعوة للاتفاق على فتح الطرق في تعز وغيرها من المحافظات، لتيسير حركة المدنيين من رجال ونساء وأطفال وتنقلاتهم.

لم تتفق أطراف النزاع على تجديد مدة الهدنة بعد ستة أشهر، وحتى الستة الأشهر اليتيمة من هدنة وقعّت عليها أطراف النزاع، بدت غير كافية، مقارنة بالخروقات الكبيرة التي شابتها، وعدم النية الحقيقية في التوقيع على اتفاقية سلام دائم وشامل.

وفي المسار الإنساني، اتفقت أطراف النزاع، بما في ذلك التحالف، على هدنة إنسانية في الثاني من أبريل/ نيسان لمدة شهرين[2] ،تم تمديدها بعد ذلك أربعة أشهر إضافية، وبالرغم من أهمية تلك الهدنة إلا أنه شابها الكثير من الخروقات [3]، وخاصة في الثاني من يونيو/ حزيران والثاني من أغسطس/ آب، لكن هذه المساعي انتهت في الثاني من أكتوبر/ تشرين الثاني، مع عدم توصل أطراف الهدنة إلى اتفاق على تمديدها.

يأتي كل ذلك، مع بقاء الوضع الاقتصادي للبلد على حاله، فبالرغم ممّا حقّقته الهدنة، ومن ذلك فتح مطار صنعاء ورفع بعض القيود على دخول الواردات إلى البلد، فإنها لم تقُد إلى فك الحصار المفروض على مدينة تعز، كما لم يتم الاتفاق على آلية لصرف رواتب الموظفين الحكوميين، ولا على توحيد القطاع المالي المنقسم.

وفي السياق، قال البنك الدولي إنّ انقسام المؤسسات الاقتصادية بين طرفي النزاع، والقرارات غير المنسقة المتعلقة بالسياسات، أدّى إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن النزاع الدائر الذي بلغ عامه الثامن[4]،وسيظل إرهاق الجهات المانحة، والزيادة الحادة في الأسعار العالمية للسلع الأولية، والظروف المناخية المناوئة تشكّل تهديدًا خطيرًا للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية بالفعل.

ولا تزال أسعار المواد الغذائية التي قفزت بشدة تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد اليمني، وخاصة على أزمة الغذاء المتفاقمة. فاليمن مستورد صافٍ للمواد الغذائية، كما أنّ ارتفاع الأسعار أثّر سلبًا على الميزان الخارجية، والتضخم، والاحتياطيات الدولية التي تقدر حاليًّا بما لا يزيد على شهر من الواردات.

1 https://aawsat.com/home/article/3579351/ مخرجات-مشاورات-الرياض-اليمنية-11-بندًا-وترحيب-بالمجلس-الرئاسي.

2 https://news.un.org/ar/story/2022/04/1097862

3 بيان مواطنة حول انتهاكات أطراف النزاع في اليمن خلال الهدنة https://www.mwatana.org/posts/yemens-truce

4 https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/publication/economic-update-april-2022

علاوة على ذلك، تسببت الحرب في أوكرانيا، في زيادة أخرى في أسعار الواردات الحيوية. ويمثل القمح ثاني

أكبر الواردات اليمنية بعد الوقود، ويأتي ما يقرب من نصف واردات اليمن من القمح من روسيا وأوكرانيا[5] .

وخلال العام الماضي فقط، ساهم انخفاض قيمة العملة في زيادة تتراوح بين 20 و30% في أسعار الغذاء المحلية، ويمكن للصدمات التي تتعرض لها سوق الحبوب العالمية أن ترهق ميزانيات مستوردي السلع الغذائية، مما يضعف الأمن الغذائي، بحسب البنك الدولي.

وتأرجح سعر الدولار الواحد في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًّا بين 1000 و1200 ريال، فيما تراوح سعره في مناطق سيطرة جماعة أنصارالله (الحوثيين) بين 600 ريال إلى 560 ريالًا.

إلى ذلك، أعلنت الأمم المتحدة أنّ الاحتياجات الإنسانية في اليمن تظل كبيرة للغاية على الرغم من انخفاض مستوى الأعمال العدائية في هذا العام.

وقال مكتب المتحدث الرسمي: «إنّ أكثر من نصف عدد السكان، 17 مليون شخص، يواجهون انعدام أمن غذائي حاد، والملايين لا يزالون نازحين»[6] .

وأوضح نقلًا عن زملائه الإنسانيين، أنّ الوضع الاقتصادي المتدهور في البلاد وانهيار الخدمات الأساسية هما المحرّكان الأساسيان للمعاناة في البلاد، إضافة إلى أنّ نصف جميع المرافق الصحية فقط تعمل بشكل كامل، وشبكة المياه في وضع حرج.

ومع نهاية العام 2022، اعتبرت الأمم المتحدة أنّ خطة الاستجابة الإنسانية الخاصة باليمن –التي تتطلب أربعة مليارات و27 مليون دولار– تظل ممولة بنسبة 55 في المئة فقط، وهو ما يمثل فجوة كبيرة بالنسبة للعمليات الإغاثية التي تدعم 10.5 ملايين شخص شهريًّا بالمساعدات المنقذة للحياة.

يأتي كل ذلك، في الوقت الذي ما تزال فيه الأمم المتحدة تبعث تحذيرات مستمرة لتكثيف الجهود الدولية من أجل عملية إنقاذ طارئة للناقلة «صافر» والتي تحمل حوالي مليون و14 ألف برميل من النفط الخام الخفيف، والراسية بالقرب من ميناء الحديدة (غرب اليمن).

يُذكر أنّ الوضع في اليمن تدهورَ خلال خريف العام 2014، بعد سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسلحة على العاصمة اليمنية صنعاء، ومِن ثَمّ تمدد نفوذها في محافظات يمنية أخرى، تلا ذلك حملة عسكرية مضادة شنها تحالف بقيادة السعودية والإمارات لدعم حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي، في مارس/ آذار 2015، دخلت بعدها البلد في حالة من الحرب الشاملة.

وتشير التقارير الحقوقية ودعاوي انتهاكات حقوق الإنسان، إلى أنّ كل هذه الأطراف، أخفقت في تجنيب المدنيين الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، خلال السنوات الثماني، بما في ذلك فترة دخول الهدنة حيز التنفيذ أوائل شهر أبريل/ نيسان 2022.

5 https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/publication/yemen-economic-monitor-clearing-skies-over-yemen-spring-2022

6 https://news.un.org/ar/story/2022/12/1116277

الملخص التنفيذي

مع إكمال النزاع المسلح عامه الثامن في اليمن، فإنّ العام 2022، لم يأتِ بأي بشرى تُفرِح اليمنيين وتُبشرهم بانتهاء الحرب، سوى هدنة يتيمة استمرت ستة أشهر وتخللتها عدة خروقات وانتهاكات ارتكبتها جميع أطراف النزاع، ليضاف إلى حياة اليمنيين سنة أخرى من الانتهاكات المروِّعة، في ظل استمرار انهيار مؤسسات الدولة لصالح جماعات مسلحة تابعة لقوى إقليمية مختلفة.

توجّب على اليمنيين أن يواجهوا جميع تلك الانتهاكات لوحدهم وبدون آلية دولية لحمايتهم، خاصة مع إنهاء ولاية فريق الخبراء البارزين في أكتوبر/ تشرين الأول 2021، لتعلو كلمة الإفلات من العقاب على عذابات المدنيين. ويصبح خط مسار المساءلة والإنصاف باهت الملامح.

تُقدّم مواطنة لحقوق الإنسان في متن هذا التقرير السنوي، استعراضًا موسّعًا لتلك الانتهاكات ولحالة حقوق الإنسان في اليمن خلال العام 2022، حيث وثّقت (مواطنة) -التي تغطّي أغلب المحافظات اليمنية- في إحصائها على مدار العام 1283 واقعة، تسبّبت في مقتل 390 مدنيًّا، بينهم 132 طفلًا، و21 امرأة، وإصابة 920 مدنيًّا، بينهم 411 طفلًا، و71 امرأة.

إضافة إلى ذلك، وثّقت (مواطنة) وقائع اختفاء واحتجاز وتعذيب لـ561 ضحية من المدنيين. ووُثّقت هذه الوقائع -التي تُمثّل خروقًا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان- عبر عملية تقصي حقائق وفحص أدلة وبحث تفصيلي. وخَلصت (مواطنة) إلى أنّ بعض الانتهاكات قد ترقى إلى جرائم حرب. ويعرض هذا التقرير بعض الوقائع المختلفة كنماذج من شأنها تسليط الضوء على الاعتداءات المرتكبة من قبل الأطراف المنتهِكة.

وخلال العام 2022، واصلت أطراف النزاع في اليمن ارتكاب انتهاكات جسيمة، ما قلّص قدرة اليمنيين على العيش، في تجاهل فاضح للقواعد الأساسية للقانون الدولي والمعايير الإنسانية. ولجأت الأطراف المتنازعة بما فيها قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات والكيانات المسلحة على الأرض كجماعة أنصار الله (الحوثيين)، على نحو متزايد، إلى اتخاذ إجراءات بيروقراطية وقيود حالت دون وصول المواد الأساسية الضرورية للبقاء على قيد الحياة إلى الفئات الهشّة.

فخلال الربع الأول من العام 2022، تسبّبت الغارات الجوية التي شنّتها قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في خسائر فادحة في الأرواح، وفي البنية التحتية الحيوية في البلاد. جاء ذلك في إطار تصعيد عسكري باستخدام ضربات جوية عنيفة على المنازل السكنية الآهلة بالمدنيين والبنية التحتية، وفي غضون الثلاثة الأشهر الأولى فقط من العام، تسبّب طيران التحالف بقيادة السعودية والإمارات في مضاعفة أرقام القتلى والجرحى المدنيين من الرجال والنساء والأطفال مقارنة بالعام الماضي 2021.

وكما هو موثّق في هذا التقرير، ألحقت الهجمات البرية العشوائية على المناطق الآهلة بالسكان التي نفّذتها جماعة أنصار الله (الحوثيين) والقوات الحكومية والجماعات المسلحة الموالية للتحالف بقيادة السعودية والإمارات وقوات حرس الحدود السعودي- أضرارًا مادية وخسائر بشرية بالغة، مستخدمة الأسلحة ذات الطبيعة العشوائية العالية، بما في ذلك قذائف الهاون.

وأودت الألغام والشراك الخداعية التي خلّفتها جماعة أنصار الله (الحوثيين)، بحياة العشرات من المدنيين، من بينهم نساء وأطفال، في ازدياد ملحوظ في عدد الضحايا الذين قُتِلوا أو أصيبوا بها، ويعزى ارتفاع وقائع انفجار الألغام بشكل متزايد مقارنة بما وثقته (مواطنة) في العام 2021، وخاصة مع بدء سريان الهدنة، إلى فتح بعض المناطق أمام عودة المدنيين إلى مساكنهم القريبة من جبهات الاقتتال دون تنفيذ حملات لنزع الألغام.

ويسلط التقرير الضوء -أيضًا- للمرة الأولى على وقائع الطائرات المسيرة، إذ لوحظ مؤخرًا ازدياد في استخدام أطراف النزاع لهذا النمط من الانتهاكات، والتي أوقعت عددًا من الضحايا المدنيين وألحقت أضرارًا ماديةً في الأعيان المدنية.

يتناول التقرير وقائع تُظهر بشاعة ظروف الاحتجاز وفظاعة ممارسات التعذيب وغيرها من صنوف المعاملة اللاإنسانية التي اقترفتها قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًّا، وجماعة أنصار الله (الحوثيين)، وكذلك القوات الحكومية.

وقد سجّل العام 2022، ازديادًا ملحوظًا في عدد الوقائع الموثّقة من قبل (مواطنة) لمدنيّين ذاقوا صنوفًا مختلفة من التعذيب في مراكز الاحتجاز التي تديرها القوات الحكومية، فيما لا تزال السجون ومراكز الاحتجاز غير الرسمية تكتظ بالمحتجزين المدنيّين/ المدنيّات والأطفال.

فمقارنة بالعام الماضي، لاحظت (مواطنة) خلال العام 2022، ارتفاعًا في عدد الأطفال الذين تعرضوا للاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، ما يشكّل قلقًا كبيرًا من تزايد هذه الأنماط من الانتهاكات ضدّ الأطفال من قبل أطراف النزاع في اليمن.

دأبت جماعة أنصار الله (الحوثيين) بشكل أساسي، وكذلك القوات الحكومية والكيانات المسلحة الموالية للتحالف بقيادة السعودية والإمارات، على تجنيد واستخدام الأطفال في عمليات قتالية وأمنية ولوجستية. وفي السياق الإنساني، خلصت (مواطنة) -استنادًا إلى الوقائع الموثّقة- إلى أنّ نسبة وقائع منع وصول المساعدات الإنسانية لم تنخفض كثيرًا عما تم توثيقه في العام 2021.

ويشمل التقرير كذلك وقائع اعتداء على مستشفيات وطواقم طبية، ما يعني تحمّل أطراف الحرب مسؤولية الاستهداف المستمر للقطاع الطبي المتهالك؛ في ظلّ ظروف إنسانية غاية في الخطورة، ما فاقم من انتشار الأوبئة والأمراض المعدية الأخرى/ كأمراض الطفولة التي كان اليمن قد تخلص منها، مثل شلل الأطفال والحصبة وجدري الماء.

كما تتضمن فصول التقرير اعتداءات على المدارس والمرافق التعليمية بأشكال مختلفة من الانتهاكات والاعتداءات كالقصف الجوي، والبري، والاحتلال، والاستخدام لأغراض عسكرية، وقد لوحظ في العام 2022 تصاعدًا في عدد الانتهاكات على المدارس بسبب تكثيف حملات التعبئة وتجنيد الأطفال في المدارس.

واللافت أنّ العام 2022، سجّل ارتفاعًا يكاد يصل إلى الضعف في عدد وقائع الانتهاكات التي وثّقتها (مواطنة)، مقارنة بالعام 2021.

وخصصت مواطنة لحقوق الإنسان، في هذا التقرير، فصلًا للاعتداءات التي طالت المهاجرين الأفارقة، حيث تمارس أطراف النزاع وعصابات التهريب فظائع وانتهاكات بشعة بحق المهاجرين الأفارقة دون أدنى احترام للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، إلى جانب إبراز أشكال لاعتداءات جديدة تضاف إلى الأنماط الأخرى المعهودة من الانتهاكات، بما في ذلك استخدام الرصاص الحي ودهس المدنيين بالمركبات العسكرية.

وأفردت (مواطنة) في تقريرها السنويّ، مساحةً لتبيان اعتداءاتٍ نالت من الحقوق والحريات المدنية لليمنيين خلال العام 2022، حيث واصلت الأطراف المتنازعة انتهاكاتها بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، كما حدّت أطرافُ الحرب من حرية التنقّل، وأخضعت المدنيين لقيود تعسفية إضافية تفاقم من معاناتهم الإنسانية. وفي الإطار، خصّصت (مواطنة) جانبًا من التقرير لتناول الاعتداءات على الحريات الشخصية للنساء خلال العام 2022.

وتمثّل الوقائع والأنماط التي يشملها هذا التقرير، نماذجَ لأبرز وقائع وأنماط انتهاكات حقوق الإنسان التي وثّقتها (مواطنة) خلال العام 2022، ولا تفيد بأي حال الحصر لجميع الوقائع والأنماط التي حدثت في اليمن للعام نفسه. وما تزال (مواطنة) مستمرة في توثيق وقائع الانتهاكات المختلفة التي حدثت منذ بداية 2023.

يتكوّن تقرير (مواطنة) السنوي 2022، من ثلاثة أبواب رئيسية:

الباب الأول:

النزاع اليمني والقانون الدولي

يعتبر القانون الدولي الإنساني ساري المفعول في النزاع المسلح الدائر في اليمن. ويتمحور القانون واجب التطبيق حول المادة (3) المشتركة المدرجة في اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949، والبروتوكول الإضافي (الثاني) الملحق به للعام 1977، بالإضافة إلى القانون الإنساني الدولي العرفي. كما يسري في الأثناء القانون الدولي لحقوق الإنسان.

الباب الثاني:

الانتهاكات والاعتداءات في عام 2022

يتكون هذا الباب من 13 فصلًا، تتناول أبرز أنماط الأضرار المدنية وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المرتكبة من قبل أطراف النزاع في اليمن، فضلًا عن شمول كلٍّ فصلٍ على إحصائية لعدد الوقائع التي وثّقتها «مواطنة لحقوق الإنسان» خلال العام 2022، بالإضافة إلى توطئة قانونية خاصة بكل نمط انتهاك، وبعض الأمثلة على تلك الأنماط.

الفصل الأول: الهجمات الجوية

وثّقت (مواطنة) خلال العام 2022، ما لا يقل عن 28 هجمة جوية شنّتها مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات، وألحقت أضرارًا وخسائر بحق مدنيين و/أو أعيان مدنية في ثماني محافظات يمنية، هي: أمانة العاصمة، وحَجّة، والحُديدة، والبيضاء، ومأرب، وشبوة، وصعدة، والجوف.

راح ضحية هذه الهجمات ما لا يقل عن 110 قتلى مدنيين، بينهم 14 طفلًا و3 نساء، وجرح ما لا يقل عن 175 مدنيًّا، بينهم 19 طفلًا و6 نساء. وقد استهدفت هذه الهجمات ودمّرت أهدافًا مدنية محمية، من بينها: أحياء سكنية، وطرق عامة، ومركبات مدنية، ومزارع، ومنشآت خدمية وتجارية، ومستشفيات ومدارس، ومشروع مياه، ومستودع أدوية. تركزت معظم تلك الهجمات خلال شهر يناير/ كانون الثاني 2022. ومنذ دخول الهدنة حيز التنفيذ في أوائل شهر أبريل/ نيسان 2022، توقفت مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات عن شن هجمات جوية في اليمن. ومع ذلك، يمكن استئناف هذه الهجمات في أي وقت.

الطائرات المسيرة:

وثّقت (مواطنة) خلال 2022، 17 هجمة بطائرات مسيرة، أودت بحياة ما لا يقل عن 10 مدنيين، بينهم 5 أطفال، وجرح ما لا يقل عن 40 مدنيًّا، بينهم 21 طفلًا و5 نساء. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) مسؤولية 13 هجمة، في محافظات: الحُديدة، وتَعِز، ومأرب، وأمانة العاصمة، حَجّة؛ في حين تتحمل القوات الحكومية مسؤولية هجمتين في محافظة الضالع، كما قامت القوات المشتركة في الساحل الغربي بهجمة واحدة في محافظة الحديدة. وتتحمل قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات مسؤولية هجمة واحدة في محافظة مأرب

الفصل الثاني: الهجمات البرية

وثّقت (مواطنة) خلال عام 2022، بما في ذلك فترة سريان الهدنة، ما يقارب 62 هجمة برية عشوائية، أودت بحياة ما لا يقل عن 44 مدنيًّا، بينهم 8 نساء و16 طفلًا، وجرح ما لا يقل عن 151 مدنيًّا، بينهم 16 امرأة و80 طفلًا. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤولية في 26 واقعة، فيما تتحمل قوات حرس الحدود السعودي مسؤولية 15 واقعة، بينما ارتكبت القوات الحكومية 8 وقائع، وارتكبت قوات المجلس الجنوبي الانتقالي 8 وقائع، وتتحمل القوات المشتركة مسؤولية واقعتين، وارتكبت قوات دفاع شبوة واقعةً واحدة، وقوات العمالقة في شبوة واقعةً واحدة.

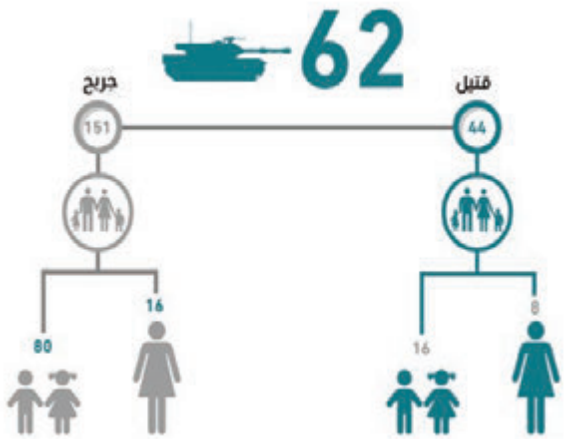

وبينما لم تستطع (مواطنة) تحديد الطرف المنتهِك في واقعة واحدة، تركزت معظم تلك الهجمات في محافظات صعدة بواقع 16 هجمة، تلتها محافظة تعز 14 هجمة، كما وقعت 7 هجمات برية في محافظة البيضاء، و7 في محافظة شبوة.

الفصل الثالث: الألغام

خلال العام 2022، ارتفعت وقائع انفجار الألغام بشكل متزايد، وبمعدل ثلاثة أضعاف عن الوقائع التي وثقتها (مواطنة) في العام الماضي. فخلال 2022، وثّقت (مواطنة) ما يقارب 135 واقعة انفجار ألغام، راح ضحيتها 96 قتيلًا مدنيًّا، بينهم 41 طفلًا، و3 نساء.

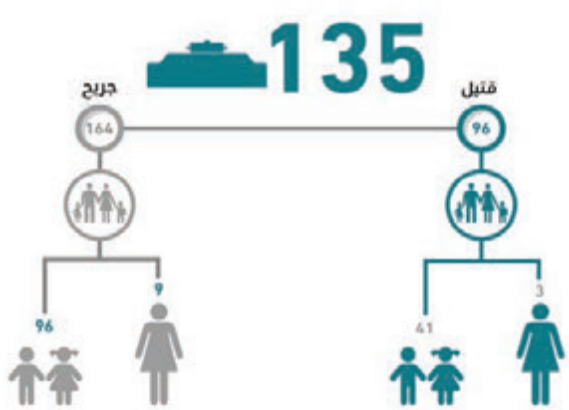

وجرح 164 مدنيًّا، بينهم 96 طفلًا و9 نساء، وقد تركّزت هذه الوقائع في محافظات: الحُديدة، وحجّة، والجوف والبيضاء، ومأرب، وصنعاء، وتعز، وصعدة. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) مسؤولية زراعة جميع هذه الألغام، باستثناء 9 وقائع حيث لم تستطع (مواطنة) تحديد الطرف المنتهِك فيها.

ووثقت (مواطنة) خلال العام 2022، قرابة 102 من وقائع انفجار أجسام متفجرة من مخلفات حرب، راح ضحيتها قرابة 51 مدنيًّا، من بينهم 36 طفلًا و4 نساء، وجرح 207 من المدنيّين، بينهم 118 طفلًا و15 امرأة.

الفصل الرابع: تجنيد واستخدام الأطفال

وثّقت (مواطنة) تجنيد واستخدام ما لا يقل عن 108 أطفال من بينهم على الأقل 3 فتيات من قبل أطراف النزاع خلال العام 2022؛ كان نصيب جماعة أنصار الله (الحوثيين) من هذا الانتهاك 81 طفلًا مجندًا من بينهم 3 فتيات، فيما جندت قوات دفاع شبوة 10 أطفال، وجندت القوات الحكومية 4 أطفال، كما بلغ عدد الأطفال الذين جندتهم قوات المجلس الانتقالي الجنوبي 8 أطفال، وتتحمل القوات المشتركة في الساحل الغربي المسؤولية في تجنيد 4 أطفال، كما تقع المسؤولية على قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات في الحدود اليمنية، عن طفلٍ واحدٍ مجند.

وقد لوحظ في العام 2022، أنّ جماعة أنصار الله (الحوثيين) ركزت على تجنيد الأطفال، والتحشيد في المدارس والمساجد والمراكز الصيفية في مناطق سيطرتها.

الفصل الخامس: منع وصول المساعدات الإنسانية

بالرغم من تقليص المساعدات الإنسانية المقدمة لليمن خلال 2022، فإنّ أطراف النزاع استمرت في عرقلة وصول تلك المساعدات عبر نهبها، وعرقلة المشاريع والتدخل في تنفيذها، والاعتداء على العاملين الإنسانيين بالتهديد والخطف والاحتجاز، ونهب السيارات الإغاثية.

ووثّقت (مواطنة) خلال العام 2022، ما لا يقل عن 89 واقعة لإعاقة أطراف النزاع وصول المعونات الإنسانية والمواد الأساسية إلى المدنيين. وتتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤولية في 59 واقعة، فيما اقترفت القوات الحكومية 15 واقعة، وارتكبت القوات المشتركة 9 وقائع، وتُلقَى المسؤولية في 5 وقائع على عاتق المجلس الانتقالي الجنوبي، من بينها احتجاز وتعذيب عامل إغاثة، وتتحمل قوات التحالف بقيادة السعودية

والإمارات المسؤولية عن واقعة واحدة. ورصدت (مواطنة) وقائع عرقلة المساعدات الإنسانية في 15 محافظة يمنية، إلا أنّ معظمها تركز في محافظة صعدة، وعمران، ولحج، وحضرموت، ومأرب، والمحويت، وحجة، وشبوة.

الفصل السادس: الاحتجاز التعسفي

خلال العام 2022، وثّقت (مواطنة) احتجاز 307 ضحايا من المدنيين، من بينهم 48 طفلًا و8 نساء، حيث أقدمت جماعة أنصار الله (الحوثيين) في المحافظات التي تسيطر عليها، على ارتكاب 159 واقعة احتجاز تعسفي في محافظات: ذمار، وعمران، والبيضاء، والمحويت، وحجّة، والضالع، وصعدة، والجوف، والحُديدة، وتعز، وإب، ومأرب، وحجة، وريمة، وصنعاء، وأمانة العاصمة.

ووثّقت (مواطنة) احتجاز قوات المجلس الانتقالي المدعومة إماراتيًّا 46 ضحية مدنية في محافظات: الضالع، أبين، لحج، عدن. بينما تقع المسؤولية على عاتق القوات الحكومية المعترف بها دوليًّا في احتجاز 38 ضحية احتجازًا تعسفيًّا في محافظات: عدن، ولحج، وحضرموت، وتعز، وشبوة، ومأرب. كما قامت القوات الإريترية باحتجاز 20 صيادًا يمنيًّا في عرض البحر.

وتقع المسؤولية على القوات المشتركة في الساحل الغربي في احتجاز 16 مدنيًّا، فيما احتجزت قوات دفاع شبوة 9 مدنيين، وقامت قوات العمالقة في شبوة باحتجاز 7 مدنيين، بينما احتجزت قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات 7 آخرين، في حين احتجزت عناصر مسلحة تنتمي إلى القاعدة في شبه الجزيرة العربية ثلاثة مدنيين، ومدنيَّان اثنان احتجزتهما عصابات التهريب والاتجار بالبشر.

خلال العام 2022، قدمت مواطنة لحقوق الإنسان الدعمَ القانوني لضحايا الاحتجاز التعسفي في 17 محافظة يمنية، عبر 28 محاميًا ومحامية ميدانيين من خلال تقديم العون والمشورة القانونية في 873 قضية.

وتهدف متابعة الفريق المستمرة إلى الإفراج عن ضحايا الاحتجاز التعسفي، أو تحسين ظروف الاحتجاز: « كالتطبيب، إلخ»، وكذلك الدفع نحو مضي إجراءات الاحتجاز طبقًا للقوانين الوطنية والدولية.

وأطلق سراح 353 محتجزًا تعسفيًّا في العام 2022، قدمت (مواطنة) لهم الدعم القانوني، بينما لا يزال العديد من الضحايا قيد الاحتجاز.

الفصل السابع: الاختفاء القسري

وثقت (مواطنة) وقائع اختفاء قسري لـ190 ضحية من المدنيّين، من بينهم 14 طفلًا و7 نساء، خلال العام 2022.

ارتكبت جماعة أنصار الله (الحوثيين) وقائع اختفاء قسري بحق 71 مدنيًّا، فيما تتحمل قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المسؤولية عن اختفاء 42 مدنيًّا، في حين تُلقى المسؤولية على عاتق القوات الحكومية والقوات الموالية لها في اختفاء 40 مدنيًّا.

وفي الساحل الغربي، أخفت القوات المشتركة في الساحل الغربي 13 مدنيًّا، بينما أخفّت قوات دفاع شبوة 9 مدنيين، وتتحمل قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات المسؤولية عن إخفاء 8 مدنيين في محافظتي حضرموت وحجة، وهناك واقعتان لثلاثة ضحايا تم إخفاؤهم داخل الأراضي السعودية، وأقدمت قوات النخبة الحضرمية على إخفاء 3 ضحايا مدنيين، فيما قامت عصابات التهريب والاتجار بالبشر بإخفاء 4 مهاجرين.

الفصل الثامن: التعذيب

خلال 2022، وثقت (مواطنة) تعذيب 64 ضحيةً من المدنيين، من بينهم 5 أطفال وامرأة واحدة، تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) مسؤولية تعذيب 17 ضحية، وتتحمل القوات الحكومية والقوات الموالية لها المسؤولية في تعذيب 14 مدنيًّا، تُوفِّي منهم ثلاثة، جراء التعذيب في مراكز الاحتجاز.

وتتحمل قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعومة إماراتيًّا المسؤوليةَ عن تعذيب 14 ضحية من المدنيين، تُوفِّي منهم ثلاثة ضحايا جراء التعذيب في مراكز الاحتجاز.

ووثقت (مواطنة) واقعة تعذيب وقتل 7 مهاجرين داخل الأراضي السعودية، وعذّبت قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات 9 مدنيين، تُلقى المسؤولية على عاتق قوات دفاع شبوة بتعذيب ضحيتين، وتتحمل قوات النخبة الحضرمية المسؤولية عن تعذيب ضحية مدني واحد.

الفصل التاسع: العنف الجنسي

خلال العام 2022، وثّقت (مواطنة) وقائع عنفٍ جنسي لـ25 ضحية، إذ تعرضت للاغتصاب 11 فتاة و6 فتيان وامرأة بالغة، وتعرضت لمحاولة اغتصاب 3 فتيات و4 فتيان أصيب أحدهما بطلق ناري بسبب رفضه.

تتحمل القوات التابعة للحكومة المسؤوليةَ في 7 حالات عنف جنسي في محافظات شبوة وحضرموت وتعز، وارتكبت القوات السودانية 9 حالات عنف جنسي في محافظة حجة، وتتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤولية في 4 حالات عنف جنسي في محافظتي الحديدة وإب، وارتكبت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي 3 حالات عنف جنسي في محافظات شبوة وعدن وأبين، كما تتحمل قوات العمالقة في محافظة أبين المسؤوليةَ في واقعتين اثنتين.

الفصل العاشر: الاعتداء على المدارس

وثّقت مواطنة لحقوق الإنسان، خلال 2022، ما لا يقل عن 141 واقعة اعتداء على مدارس أو استخدامها لأغراض عسكرية. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) مسؤولية 126 واقعة اعتداء واستخدام للمدارس من بينها 3 هجمات بطائرات مسيرة وهجمة برية وتفجير ونسف مدرسة، فيما تتحمل القوات الحكومية المسؤولية عن 9 وقائع، وارتكبت التحالف بقيادة السعودية والإمارات واقعتَي قصف جوي، وتقع المسؤولية على عاتق قوات العمالقة في ارتكاب واقعتين في شبوة، إحداها قصف بري، فيما ارتكبت القوات المشتركة في الساحل الغربي واقعة واحدة، وكذلك ارتكبت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي واقعة واحدة.

الفصل الحادي عشر: الاعتداء على الرعاية الصحية

وثقت (مواطنة) طوال العام 2022، 35 واقعة اعتداء خلّفت أضرارًا على القطاع الصحي، من بينها: 8 وقائع قصف جوي في محافظات: أمانة العاصمة، وشبوة، والحديدة، والجوف؛ وواقعة قصف بري ألحقت أضرارًا بمنشأة طبية؛ وواقعتَي رصاص أدّتا إلى جرح عامل وعاملة صحية ومحاولة قتل طبيب؛ و6 وقائع احتجاز وإخفاء وتعذيب لـ 8 عاملين صحيين، واعتداء جسدي على طبيب.

تتحمل القوات الحكومية المسؤولية في 14 واقعة، بينما تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤولية في 9 وقائع، فيما ارتكبت قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات 8 وقائع، وتلقى المسؤولية على عاتق المجلس الانتقالي الجنوبي في 3 وقائع، وواقعة واحدة ارتكبتها القوات المشتركة في الساحل الغربي.

الفصل الثاني عشر: اعتداءات أخرى على المدنيين

في العام 2022، وثّقت مواطنة لحقوق الإنسان، 23 واقعة دهس بالعربات العسكرية، تسبّبت في مقتل 17 مدنيًّا، بينهم 9 أطفال، وإصابة 26 مدنيًّا، بينهم 12 طفلًا و3 نساء.

تتحمل قوات المجلس الانتقالي المدعومة إماراتيًّا المسؤولية في 8 وقائع في محافظتَي: أبين، وعدن، بينما ارتكبت جماعة أنصار الله (الحوثيين) 6 وقائع في محافظات: إب، وحجة، وذمار. وتقع المسؤولية على عاتق قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا في 4 وقائع، في محافظتي مأرب وشبوة.

وارتكبت قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات 4 وقائع في محافظة حجة، فيما ارتكبت عصابة تهريب المهاجرين واقعة واحدة، كما وثقت (مواطنة)، خلال العام 2022، مقتل 57 مدنيًّا بالرصاص الحي، بينهم 18 طفلًا و3 نساء، وجرح 157 مدنيًّا، من بينهم 65 طفلًا و17 امرأة.

الفصل الثالث عشر: اعتداءات على المهاجرين الأفارقة

وثّقت (مواطنة) خلال عام 2022، ما لا يقل عن 29 واقعة انتهاك ضد مهاجرين أفارقة، أودت بحياة ما لا يقل عن 8 مهاجرين، وجرح ما لا يقل عن 25 مهاجرًا، بينهم 15 طفلًا وامرأة.

ارتكبت قوات حرس الحدود السعودية 13 واقعة، فيما تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) مسؤولية 9 وقائع، بينما ارتكبت القوات الحكومية ثلاثًا منها، وارتكبت عصابات التهريب والاتجار بالبشر 4 وقائع.

تركزت أنماط الانتهاكات ضد المهاجرين في استخدام الرصاص الحي ضدهم والقصف البري، وخاصة في الحدود السعودية، إضافة إلى الاحتجاز والاختفاء القسري والتعذيب.

الباب الثالث:

تقويض الحقوق والحريات

ويتضمن هذا الباب ثلاثة فصول، تتناول بعض الطرق الأساسية التي قوضت بها أطراف النزاع الحقوقَ والحريات في اليمن.

الفصل الأول: الصحافة وحرية التعبير

واصلت أطراف النزاع خلال العام 2022 ممارسة الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، وضروب المعاملة اللاإنسانية والتعذيب ضد الصحفيين.

ووثقت (مواطنة) 10 وقائع، طالت 16 صحفيًّا وعاملًا في مجال الصحافة والإعلام، تتحمل قوات العمالقة في شبوة المسؤوليةَ في احتجاز 7 صحفيّين، وتتحمل قوات الحكومة المسؤولية في احتجاز 4 صحفيين والاعتداء بالضرب على صحفي واحد، كما احتجزت قوات جماعة أنصار الله (الحوثيين) 4 صحفيين وعاملين في مجال الإعلام.

وخلال العام 2022، استمرت جماعة أنصار الله (الحوثيين)، في احتجاز 4 صحفيين بشكل تعسفي، وواجه الصحفيون الأربعة عقوبة الإعدام بعد محاكمتهم بصورة جائرة في المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء، في أبريل/ نيسان 2020، كما لا يزال الصحفي وحيد الصوفي مختفيًا قسريًّا منذ 2015.

الفصل الثاني: حرية التنقل

في العام 2022، وثقت (مواطنة) 10 وقائع تقييد لحرية تنقل المدنيّين في مناطق يمنية مختلفة، تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤولية في جميع هذه الوقائع. وفي هذا السياق، منعت جماعة أنصار الله (الحوثيين) سفر النساء، وخاصة العاملات في المنظمات دون (محرم) عبر مطار صنعاء، كما اشترطت موافقة ولي الأمر في التنقلات البرية بين المحافظات.

الفصل الثالث: الحريات الشخصية للنساء

واصلت جماعة أنصار الله (الحوثيين) استهدافَ النساء عبر ممارسات قمعية تحد من حريتهن وحقوقهن. وقد شهد العام 2022 المزيد من هذه الممارسات، حيث فرضت سلطات جماعة أنصار الله (الحوثيين) في مارس/ آذار وبشكل صارم وجود (مَحْرَم) للنساء العاملات عند إجراء زيارات ميدانية أو التنقل عبر المدن اليمنية، كما منعت الجماعة كذلك سفر النساء بشكل عام عبر مطار صنعاء الدولي عقب سنوات من إغلاقه، ما لم يكن برفقة محرم.

أجرت (مواطنة) أكثر من عشرين مقابلة مع نساء تعرضن للإيقاف لساعات، وللاستجواب والتحقيق، والتفتيش الدقيق والمهين، ومصادرة جوازات السفر والمنع من السفر، وأجمعت النساء اللواتي تمت مقابلتهن على أنّ هناك تعمد لدى سلطات أنصار الله (الحوثيين) في تشويه سمعة العاملين والعاملات في هذه المنظمات، كما عبّرن عن خيبة أملهن في غياب الدعم والضغط العلني من المنظمات الدولية والأمم المتحدة للوقوف بجدية أكبر في التعامل مع هذه الإجراءات التعسفية والتمييزية.

التعميمات التي تصدرها جماعة أنصار الله (الحوثيين) بمنع النساء من السفر إلا بوجود محرم، تذهب مباشرة لشركات النقل ووكالات تأجير السيارات ونقاط التفتيش، وتمكّنت (مواطنة) من الاطلاع على تعميمات مكتوبة وُجهت من الجماعة إلى شركات النقل البري ووكالات تأجير السيارات، تحوي تعليمات تقضي بمنع تنقل النساء بدون محرم، كما اطلعت (مواطنة) على تصريح مرور صادر في 2022، من المجلس الأعلى لتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي أو كما يُعرف بـ(الاسكمشا SCMCHA) يتضمن اسم موظفة وأخاها كمرافق.

وانسحب التأثير السلبي لـ»اشتراط وجود محرم على سفر المرأة» على حقوق أخرى للمرأة، كالحق في العمل، والحق في تكافؤ الفرص، والحصول على الرعاية الصحية، والتعليم والتدريب، ولمّ الشمل.

وشدّدت جماعة أنصار الله (الحوثيين) خلال نهاية 2022، أكثر كذلك على لباس النساء، ووضعت قيودًا وشروطًا تحت مسمى «الهوية الإيمانية»، حيث اجتمعت بمالكي عددٍ من محلات خياطة العباءات النسائية في العاصمة صنعاء وحدّدت لهم شروطًا وقيودًا لألوان العباءات وأشكالها والأطوال المناسبة لها.

التوصيات الرئيسية

تدعو (مواطنة) لحقوق الإنسان أطرافَ النزاع في اليمن إلى: ———

- الالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني، بما فيها الأساسية المتمثلة في التمييز والتناسب والاحتياطات.
- الكفّ الفوريّ عن شنّ هجمات غير قانونية على المدنيين وعلى الأعيان المدنية، بما فيها المستشفيات والمدارس والمساكن الآهلة في المناطق ذات الكثافة العالية بالسكان.
- دعم جهود تشكيل آلية تحقيق دولية لضمان المساءلة عن الجرائم الدولية، والتعاون الكامل معها والمساهمة فيها، وتقديم جبر الضرر السريع والفعّال والكافي، فضلًا عن الأشكال الأخرى من التعويضات للمتضررين من الضحايا المدنيين.
- دعم جهود المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن المرتبطة بتمديد الهدنة والوصول إلى وقف شامل لإطلاق النار.
- التعاون وإتاحة الوصول من دون عوائق للمحققين الأمميين والمستقلين.
- الامتناع فورًا عن استخدام الأسلحة التقليدية ذات الضرر الشديد والأثر العشوائي.
- تيسير الوصول الآمن والعاجل للإمدادات الإنسانية وموظفي الإغاثة، إلى جميع المحافظات اليمنية المتضررة.
- الكفّ الفوريّ عن الاعتداء على المستشفيات والعاملين الصحيين أو التدخل في أعمالهم الإنسانية، خصوصًا مع تفشي الأمراض والأوبئة الأخرى.
- الدفع الفوريّ لرواتب الموظفين المدنيين، بمن في ذلك العاملون الطبيون والتربويون.
- الالتزام بعدم استخدام الألغام المضادّة للأفراد والعربات والسفن، وتسليم خرائط المناطق المزروعة بالألغام للمساهمة في عملية نزعها.
- إغلاق مراكز الاحتجاز غير الرسمية، وإطلاق سراح جميع المحتجزين تعسفيًّا على ذمة النزاع، ومعالجة قضايا المختفين قسريًّا، والتحقيق في حالات التعذيب في مراكز الاحتجاز وغيرها من صنوف المعاملة اللاإنسانية والمسيئة.
- على كافة الأطراف الكفّ عن الاعتداءات على المهاجرين الأفارقة، وكذلك التحقيق في وقائع الغرق في عرض البحر، والحريق في مراكز الاحتجاز.
- إيقاف تجنيد الأطفال دون سنّ الثامنة عشرة وإشراكهم في العمليات الحربية، وتسريح من هم في الخدمة فورًا.

- إخلاء المدارس المحتلة عسكريًّا مؤخرًا من قبل المجاميع المسلحة، والتوقُّف عن استخدام المدارس لأغراض عسكرية وأعمال التحشيد والتعبئة.

- اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بإنهاء ووقف الاعتداءات الجنسية المبنية على النوع الاجتماعي.

- على كافة الأطراف الكفّ عن تقييد الحريات الشخصية للنساء، والتوقف عن مضايقتهن في أماكن العمل.

- احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمدنيين.

المنهجية

استندت مواطنة لحقوق الإنسان في إنجاز هذا التقرير إلى أبحاث ميدانية استقصائية، أجرت خلالها تحقيقًا معمّقًا ومعاينة مباشرة لمواقع الهجمات والوقائع، وقابلت الشهود وأقارب الضحايا والناجين والأطباء وعاملين في مجال حقوق الإنسان، وفحصت وثائق وأدلة وصورًا وفيديوهات وغيرها من الأدلة المادية، على امتداد الفترة من يناير/ كانون الثاني حتى ديسمبر/ كانون الأول 2022.

ويعتبر هذا التقرير السنوي السادس لـ(مواطنة)، ويشمل استعراضًا موسّعًا لأبرز أنماط انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، أقدمت على ارتكابها الأطراف المتحاربة في اليمن. كما يضمّ في ثناياه أيضًا حالات من الاعتداءات، طالت مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية.

لدى (مواطنة) باحثون/ات ميدانيّون/ات في 19 محافظة يمنية، قاموا بجمع البيانات من خلال إجراء أكثر من (2672) مقابلة باللغة العربية مع ضحايا، وذوي ضحايا، وشهود عيان، وعاملين في المجال الطبي والإنساني. ونفّذ الفريق البحثي المركزي والميداني (130) زيارة ميدانية إلى مديريات بعيدة لمشاهدة مواقع الهجمات للتحقق من حدوث الانتهاكات.

حصل باحثون وباحثات (مواطنة) على موافقة مستنيرة من الناجين وشهود العيان، واعتمدت هذه الأبحاث على الحصول على الشهادات والمعلومات بشكل مستقلّ وآمن من مصادرها الأساسية والموثوقة، فيما اعتمدت (مواطنة) خلال العام 2022، أثناء توثيق حالات تجنيد الأطفال دون سن 18 على أداة المقابلة فقط بدلًا عن المشاهدة.

كما وثّق الباحثون والباحثات في الميدان -كلما أمكن- أشكالًا أخرى من الأدلة الماديّة -من ضمنها الصور الفوتوغرافية والوثائق والتقارير الثبوتية- التي تساعد على التحقق من حدوث أي واقعة وتفاصيلها، وفي بعض الوقائع، ساعد خبراء دوليون متخصصون في تحليل صور ومقاطع فيديو وثّقتها (مواطنة) لبقايا أسلحة لمعرفة نوعها.

وحرص الباحثون على إثبات كل واقعة بثلاث شهادات من شهود مستقلين كحدٍّ أدنى، واستندوا على شهادات أقل في الأوقات التي حالت الظروف في الميدان من جمع مزيدٍ من المعلومات، كما لم تقدّم (مواطنة) أيّ مقابلٍ مادي أو عيني أو أي شكل من الوعود، لمن أدلوا بشهاداتهم. وقد قام فريق (مواطنة) بحجب هُوية بعض الشهود والناجين للحفاظ على سلامتهم، وحرصًا على السرّية التامّة.

تعرض فريق (مواطنة) في 2022، لـ20 واقعة انتهاك ما بين تهديد ومضايقات واحتجاز تعسفي وحظر سفر واعتداء جسدي في كلٍّ من صنعاء، وتعز، وحضرموت، ومأرب، والحديدة، وذمار، وحجة، وعدن، والضالع، وأبين. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) مسؤولية 11 واقعة انتهاك؛ منها 7 وقائع تهديد، وواقعة مضايقة وترهيب واحدة، وواقعتًا احتجاز التعسفي، وواقعة منع سفر.

وتتحمل الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًّا المسؤوليةَ عن 5 وقائع انتهاك، وهي: واقعة احتجاز تعسفي، و3 وقائع تهديد، وواقعة مضايقة وترهيب واحدة، أما المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًّا فمسؤول عن 3 وقائع تهديد، أحد هذه التهديدات كان مصحوبًا بحملة تحريض، والقوات المشتركة في الساحل الغربي مسؤولة عن حادثة اعتداء جسدي.

وتم تحليل وتدقيق المعلومات والتأكّد من موثوقية المصادر من قبل فريق وحدة الأبحاث والدراسات بالإضافة إلى وحدة الدعم القانوني في المركز الرئيسي بصنعاء، كما قام الفريق أيضًا بإجراء زيارات ميدانية لعدة محافظات في بعثات متفرقة لتقصّي الحقائق من جهة، وتوثيق بعض الوقائع النوعية من جهة أخرى.

وشرع الفريق في كتابة هذا التقرير مطلع العام 2023، وتمت مراجعته وتدقيقه من قبل متخصصين في مجال القانون الدولي الإنساني خلال الفترة من مايو/ نيسان 2023 حتى أغسطس/ آب2023.

الباب الأول

النزاع في اليمن والقانون الدولي

يعتبر القانون الدولي الإنساني ساري المفعول في النزاع المسلح الدائر في اليمن. ويتمحور القانون واجب التطبيق حول المادة (3) المشتركة المدرجة في اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949، والبروتوكول الإضافي (الثاني) الملحق به للعام 1977، بالإضافة إلى القانون الإنساني الدولي العرفي. كما يسري في الأثناء القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يشمل النزاع المسلح غير الدولي في اليمن الذي بدأ بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) والحكومة اليمنية، العديدَ من الدول المتحاربة والجماعات المسلحة من غير الدول. إنّ الأطراف الضالعة في العمليات القتالية بصورة مباشرة هي دول التحالف بقيادة السعودية والإمارات جنبًا إلى جنب مع القوات النظامية التابعة للحكومة المعترف بها دوليًّا (في عهد الرئيس عبد ربه منصور هادي حتى أبريل 2022 وفي ظل مجلس القيادة الرئاسية منذ ذلك الحين)، في مواجهة عسكرية مع تنظيمات مسلحة غير حكومية تابعة لحركة أنصار الله (الحوثيين)، وفصائل مسلحة غير تابعة للدولة؛ كالمجلس الانتقالي الجنوبي، والقوات المشتركة في الساحل الغربي اليمني وألوية العمالقة في محافظة شبوة. جميع أطراف النزاع بما في ذلك الدول والجماعات المسلحة من غير الدول، ملزمة بالامتثال للقانون الدولي الإنساني الساري في النزاع المحتدم في اليمن.

على نحو متواتر، خلصت (مواطنة) إلى أنّ العديد من الأعمال العسكرية خلال العام 2022، لم تكن متسقة مع المبادئ الأساسية للقوانين الدولية، مثل مبدأ (التمييز) و(حصانة المدنيين)، إذ تسبّبت الأعمال العسكرية في قتل وجرح المئات من الضحايا المدنيين وإلحاق الأذى بهم.

يتوجب على الأطراف المتنازعة احترام القانون الدولي الإنساني، بما فيه اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتجنب وقوع الأذى والضرر بالمدنيين والأعيان المدنية أثناء النزاع، كما يجب عليها اتخاذ جميع الاحتياطات المستطاع اتخاذها لحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية الخاضعة لسيطرتها من آثار الهجمات. كما يجب على القوات أن تتجنّب تحديد مواقع الأهداف العسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بالقرب منها، وأن تسعى لإبعاد المدنيين عن الأهداف العسكرية، وأن تحمي السكان المدنيين الخاضعين لسيطرتها من مخاطر العمليات العسكرية، بما في ذلك الامتناع عن تخزين الأسلحة والمواد المتفجرة داخل مناطق ذات كثافة سكانية عالية.

إنّ إخفاق أحد الأطراف في اتخاذ الاحتياطات الممكنة، لا يبطل التزامات الطرف الآخر بموجب قوانين الحرب؛ إذ يجب على الطرف المهاجم أيضًا أن يتخذ جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين، بما في ذلك القيام بكل ما هو ممكن للتحقق من أنّ أهداف الهجوم هي أهداف عسكرية، وإعطاء «تحذير مسبق فعّال» عندما تسمح الظروف.

كما يُحرَّم تمامًا شنّ هجمات باستخدام أسلحة عشوائية الأثر، فالهجمات العشوائية لا تميز بين هدف مدني وعسكري، وكذلك الهجمات غير المتناسبة المتحمل أن تُلحق أذى عرضيًّا بالمدنيين أو الأعيان المدنية على نحو مفرط لا يتناسب والميزة النسبية العسكرية المباشرة التي كان يتوقع تحقيقها من تلك الهجمات.

وتؤكّد نصوص القانون الدولي الإنساني، لا سيما المادة (3) المشتركة ضمن اتفاقيات جنيف الأربع، على ضرورة توفير الحماية الدنيا لجميع الأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية، وعلى ضرورة أن يحظى المدنيون بمعاملة إنسانية دون أي تمييز. كما يحرم القانون الدولي الإنساني إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة عادلة أمام محكمة مشكّلة تشكيلًا قانونيًّا، تكفل جميع الضمانات القضائية المعترف بضرورتها.

كما تنص المادة (3) المشتركة على عدد من أشكال الحماية للمدنيين، وكذلك لغيرهم، مثل المقاتلين المرضى أو الأسرى الذين توقّفوا عن المشاركة في الأعمال العدائية. وتحظر المادة (3) المشتركة استخدام العنف ضدهم بما في ذلك القتل، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب، وأَسْرهم، والاعتداء على كرامتهم الشخصية، والمحاكمة غير العادلة. كما يحظر البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف، من بين أفعال أخرى، العقاب الجماعي، وأعمال الإرهاب، والاغتصاب، وأيّ شكل من أشكال الاعتداء غير اللائق والسلب والنهب.

تُلزَم أطراف النزاع من الدول بالتحقيق في جرائم الحرب المزعوم ارتكابها من قبل أفراد قواتها المسلحة وغيرهم من الأشخاص الخاضعين لولايتها. ويمكن ملاحقة القادة والزعماء المدنيّين قضائيًّا من منطلق مسؤولية القيادة بتهمة ارتكاب جرائم حرب عن إصدار الأوامر، إذا كانوا على علم أو كان ينبغي عليهم أن يكونوا على علم، بارتكاب جرائم حرب واتخذوا تدابير غير كافية لمنعها أو معاقبة المسؤولين عنها. ينصّ القانون الدولي الإنساني على ضرورة قيام أطراف الحرب بتقديم تعويضات كاملة عن الخسائر الناجمة عن تلك الانتهاكات.

يسري القانون الدولي لحقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة؛ إذ إنّ ثمّةَ حقوقًا أساسية معينة، بما في ذلك الحق في الحياة، والحق في المحاكمة العادلة، والحق في عدم التعرض للتعذيب وسوء المعاملة والحرمان التعسفي من الحرية، يجب احترامها في جميع الأوقات. وعلى الجهات الفاعلة غير التابعة للدول التي تضطلع بمهام مناظِرة لمهام الحكومة وتسيطر على منطقةٍ ما، وجوبَ احترام حقوق الإنسان للأفراد الخاضعين لسلطاتها.

الباب الثاني

الانتهاكات والاعتداءات في عام 2022

الفصل الأول

الهجمات الجوية

وثّقت مواطنة لحقوق الإنسان خلال العام 2022، ما لا يقل عن 28 هجمة جوية شنّتها مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات على ثماني محافظات يمنية تركزت معظمها خلال شهر يناير/ كانون الثاني. راح ضحية هذه الهجمات ما لا يقل عن 110 قتلى مدنيين، بينهم 14 طفلًا، و3 نساء، وجرح ما لا يقل عن 175 مدنيًّا، بينهم 19 طفلًا و6 نساء. كما دمّرت هذه الهجمات أهدافًا مدنية محمية، من بينها: أحياء سكنية، ومنشأة خدمية، ومستشفيات، ومدارس، وجامعة، وسجن، ومزارع، ومشروع مياه، وطرق عامة، ومركبات مدنية، ومخزن أدوية.

تركّزت الهجمات الجوية للتحالف خلال الربع الأول من العام 2022، وخلال شهر يناير/ كانون الثاني فقط، نفذ التحالف بقيادة السعودية والإمارات (15) هجمة جوية، راح ضحيتها (96) مدنيًّا بين قتلى وجرحى، كما دمرت العديد من الأعيان المدنية. ومنذ دخول الهدنة حيز التنفيذ في أوائل شهر أبريل/ نيسان 2022، توقفت مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات عن شن هجمات جوية في اليمن. ومع ذلك، يمكن استئناف هذه الهجمات في أي وقت.

ويبدو لـ(مواطنة)، من خلال أبحاثها الاستقصائية والشهادات التي أدلى بها شهود عيان وضحايا ومسعفون، أنّ غالبية الهجمات استهدفت أعيانًا مدنية لا يوجد أيُّ هدف عسكري فيها أو بالقرب منها أو في محيطها. وفي الحالات القليلة التي حدّدت فيها (مواطنة) هدفًا عسكريًّا بالقرب من موقع الهجمات، كان الضرر المدني الناجم عن الهجوم كبيرًا، وبدا غير متناسب مع الميزة العسكرية الظاهرة. ولم تجد (مواطنة) في أي هجوم إشارة على أنّ قوات التحالف حذّرت المدنيين قبل الهجمات.

الإطار القانوني

تضمن القواعد والمبادئ المكوّنة للقانون الدولي الإنساني، حماية المدنيين، بمن في ذلك الأشخاص غير المشاركين في النزاعات المسلحة. ويلزم القانون الدولي الإنساني أطرافَ النزاع القيام بالتدابير اللازمة للحدّ، إلى أكبر مدى، من المعاناة الإنسانية أثناء القيام بالأعمال العدائية.

ويلزم القانون الدولي الإنساني جميعَ أطراف النزاع، التمييزَ بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية، وأن توجه جميع الأعمال العدائية على الأهداف العسكرية، وأن تضمن أطراف النزاع القيام بكل التدابير اللازمة للحدّ من إلحاق الضرر بالمدنيين. ويتعيّن على المقاتلين النظر في الخسائر المحتملة في أرواح المدنيين، والقيمة النسبية للهدف العسكري قبل شنّ أي هجوم، والامتناع عن تنفيذ هجوم غير متناسب. كما أنّ الهجمات العشوائية وغير المتناسبة، عندما تُنفَّذ بنية إجرامية، تُعتبر جرائمَ حرب.

بعض الأمثلة:

في يوم السبت، 26 مارس/ آذار 2022، قرابة الساعة الـ3:45 صباحًا، قصفت قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات بقنبلتين، منزلين خشبيين في حوش الهيئة العامة للتأمينات، مديرية السبعين- أمانة العاصمة، حيث سقطت القنبلة الأولى على منزل حارس المبنى؛ ممّا أدى إلى مقتل 8 مدنيين بينهم 5 أطفال وامرأتان. وبعد مرور ما يقارب الـ15 دقيقة، سقطت القنبلة الثانية على المنزل الثاني لأحد موظفي الهيئة والذي يبعد بحوالي 30 مترًا عن منزل الحارس، لكن أفراد الأسرة المكونة من 16 مدنيًّا، تمكّنوا من الهرب والاختباء قبل وقوع الهجوم الثاني، إلا أنّ رجلًا وامرأة أصيبَا بجروح نتيجة الشظايا المتطايرة.

قال أحد أقارب الناجين (25 سنة)، لمواطنة:

«عندما وصلت كان الحوش بأكمله مع البيوت الخشبية التي كان يسكنها بشير الحرازي ومحمد غياث مع أسرهما قد انتهت تمامًا، حيث كانت الضربة الأولى في منزل بيت بشير الحرازي، ومن ثم الضربة الثانية في منزل بيت محمد غياث. لم يكن هناك أثر يدل على أي بيوت متواجدة في مكان القصف سوى ملابس الأسرة ولُعب الأطفال المتناثرة»[7].

في يوم الجمعة، 21 يناير/ كانون الثاني 2022، عند حوالي الساعة الـ2:40 صباحًا، ألقى طيران التحالف بقيادة السعودية والإمارات ثلاثة قنابل على السجن الاحتياطي (الأمن المركزي سابقًا)، بمدينة صعدة- محافظة صعدة، والذي يتكون من 20 عنبرًا تقريبًا. استهدفت القنبلة الأولى العنبر رقم (2) (طابق تحت الأرض) حيث كان يتواجد قرابة 200 مُحتجز، ودمرت الجهة الغربية منه تمامًا. وبعد أقل من ثلاث دقائق سقطت القنبلة الثانية على العنبر رقم (5)، وأدّت إلى تدمير السقف العلوي وبعض أجزاء الدور السفلي. وبعد دقيقة ونصف الدقيقة تقريبًا، سقطت القنبلة الثالثة على الجهة الغربية للعنبر رقم (8) من المبنى. أدّى هذا القصف إلى مقتل 66 محتجزًا وجرح قرابة 113 آخرين، بينهم أربعة أطفال.

قال أحد الناجين (48 سنة)، واصفًا لـ(مواطنة) ما حدث:

«كان المشهد يقهر النفس، حوالي خمسين جثة متطايرة في الأرجاء. رائحة الأجساد المحترقة، وبعضها كانت تحت أكوام من الخرسانة. كان البعض يئن ويقول: «قدمي»، والآخر يصرخ: «يدي مقطوعة». وجدت جثة صديقي وقد أصيبت بشظية في الرأس،

7 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد أقارب الأسرة الناجية، في تاريخ 27 مارس/ آذار 2022.

وتُوفّي بين يدي. كانت كارثة كبيرة»[8] .

أثناء القصف حاول بعض المحتجزين الفرار خوفًا على حياتهم، لكن حراس السجن من أنصار الله (الحوثيون) أطلقوا الرصاص الحي عليهم، ممّا أدّى إلى مقتل 16 محتجزًا وجرح قرابة 50 آخرين.

في يوم الخميس 20 يناير/ كانون الثاني، قرابة الساعة الـ10:15 ليلًا، شن التحالف بقيادة السعودية والإمارات هجمة جوية على مبنى (المؤسسة العامة للاتصالات) في محافظة الحُديدة ودمرته، في هجوم استهدف البنية التحتية المدنية الحيوية. أفادت منصات مراقبة الإنترنت أنه من حوالي الساعة الواحدة صباح 21 يناير/ كانون الثاني حتى 25 يناير/ كانون الثاني، كان هناك انقطاع شبه كامل للإنترنت في اليمن. قتلت الهجمة الجوية 5 مدنيين كانوا قريبين، بينهم ثلاثة أطفال كانوا يلعبون بالقرب من المبنى، وأصابت 20 آخرين، بينهم طفلان، بحسب أقارب الضحايا الذين تحدثوا إلى مواطنة لحقوق الإنسان[9] .

قال والد أحد الضحايا (45 سنة)، لـ(مواطنة):

«طلب مني ابني أن يذهب إلى مؤسسة الاتصالات ليشاهد مباراة الدوري؛ لأنّه تقام مباريات دوري بين فرق الحارات في الساحة الخارجية للمؤسسة. وعادة ما يلعب الأطفال والشبان هناك كرة القدم».

وأضاف والد الطفل الضحية:

«ذهبت لكي أعيد ابني إلى البيت؛ وفجأة حدث انفجار قوي أسقطني أرضًا وفقدت القدرة على السمع من شدة الانفجار، وكان المبنى كله قد انهار عليّ وعلى الأطفال. نهضت وأنا لا أستطيع الرؤية من شدة الغبار والظلام، وبدأت أبحث حولي عن ابني، بالرغم أن قدمي اليمنى كانت مكسورة وأصبعي الخنصر والبنصر من اليد اليسرى قد بترت. ساعدت في إخراج بعض الأطفال من تحت الركام، وبعد ساعة أخبروني بأنهم وجدوا ابني في الرصيف الآخر وقد فارق الحياة» [10].

هجمات الطائرات المسيرة

لاحظت (مواطنة) مؤخرًا استخدامَ أطراف النزاع للطائرات المُسيّرة بشكل مكثّف، أوقعت عددًا من الضحايا المدنيين، وألحقت أضرارًا في الأعيان المدنية.

8 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد الناجين الفارين من السجن، في تاريخ 24 يناير/ كانون الثاني 2022.

9 https://www.mwatana.org/posts/latest-round

بيان مشترك لمواطنة لحقوق الإنسان وهيومن رايتس ووتش، بخصوص الهجمات الجوية في يناير/ كانون الثاني 2022.

10 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع والد أحد الضحايا، في تاريخ 25 يناير/ كانون الثاني 2022.

وثّقت (مواطنة) خلال 2022، 17 هجمة بطائرات مسيرة، أودت بحياة ما لا يقل عن 10 مدنيين، من بينهم 5 أطفال، وجرح ما لا يقل عن 40 مدنيًّا، من بينهم 21 طفلًا و5 نساء. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) مسؤولية 13 هجمة، في محافظات: الحديدة، وتعز، ومأرب، وأمانة العاصمة، وحجة؛ في حين تتحمل القوات الحكومية مسؤولية هجمتين في محافظة الضالع، كما قامت القوات المشتركة في الساحل الغربي بهجمة واحدة في محافظة الحديدة. وتتحمل قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات مسؤولية هجمة واحدة في محافظة مأرب.

الفصل الثاني

الهجمات البرية

وثّقت (مواطنة) خلال عام 2022، ما يقارب 62 هجمة برية عشوائية، أودت بحياة ما لا يقل عن 44 مدنيًّا، بينهم 8 نساء و16 طفلًا، وجرح ما لا يقل عن 151 مدنيًّا، بينهم 16 امرأة و80 طفلًا.

تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤولية في 26 واقعة، فيما تتحمل قوات حرس الحدود السعودي مسؤولية 15 واقعة، وتتحمل القوات المشتركة مسؤولية واقعتين، بينما ارتكبت القوات الحكومية 8 وقائع، وارتكبت قوات المجلس الجنوبي الانتقالي 8 وقائع، وارتكبت قوات دفاع شبوة واقعة واحدة، وقوات العمالقة في شبوة واقعة واحدة، بينما لم تستطع (مواطنة) تحديد الطرف المنتهِك في واقعة واحدة.

وتركزت معظم تلك الهجمات في محافظات صعدة بواقع 16 هجمة، وتلتها محافظة تعز 14 هجمة، كما وقعت 7 هجمات برية في محافظة البيضاء، و7 أخرى في محافظة شبوة.

قبل وحتى خلال فترة دخول الهدنة حيز التنفيذ، واصلت أطراف النزاع في اليمن شنّ هجمات عشوائية برية على المدنيين، مستخدمة في أغلب هجماتها أسلحة غير دقيقة التوجيه ومفرطة الأثر، حيث استهدفت كثيرٌ من تلك الهجمات الأحياء السكنية والأسواق المكتظة، ما دفع بالمئات إلى مغادرة مناطقهم والبحث عن أماكن آمنة.

ومع ازدياد حدّة الأعمال القتالية في الأماكن الآهلة بالسكان، يذهب بعض مقاتلي أطراف النزاع للتمركز وسط الأحياء السكنية والمنازل للاحتماء فيها، ولإعداد أو تنفيذ عمليات عدائية من داخلها؛ ما يعرّض المدنيين وممتلكاتهم للخطر؛ الأمر الذي أدّى إلى مقتل وجرح العديد من المدنيين، وإلحاق أضرار جسيمة بممتلكاتهم والبنى التحتية الحيوية، كالطرق وإمدادات المياه والمستشفيات.

الإطار القانوني

القانون الدولي الإنساني يحظر الهجمات العشوائية، كما يحرّم القانون الدولي الإنساني استخدام الأسلحة غير معلومة التوجيه في هجماتها البرية. يتعين على الأطراف المتنازعة اختيار وسائل الهجوم والأسلحة التي يمكن توجيهها إلى أهداف عسكرية، بحيث تقلّل إلى أدنى حدّ من الضرر الذي قد يلحق بالمدنيين وممتلكاتهم، مراعية أثناء تنفيذها للعمليات العدائية، مبدأ التمييز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية.

ويفرض القانون الدولي الإنساني على الأطراف المتحاربة حماية المدنيين في المناطق التي يسيطرون عليها من مخاطر العمليات العسكرية، كما يحظر عليها وضع الأهداف العسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بجوارها. وأن تمتنع عن شنّ الهجمات التي يتوقع أن تتسبّب في حدوث خسائر غير متناسبة في أرواح المدنيين أو أضرار في الأعيان المدنية مقارنة بالمكاسب العسكرية. وتعد الهجمات العشوائية غير المتناسبة التي تنفذ بدافع إجرامي؛ جرائمَ حرب.

بعض الأمثلة:

في يوم الأحد، 30 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، قرابة الساعة الـ11:00 صباحًا، سقطت قذيفة أطلقتها جماعة أنصار الله (الحوثيين) في حي الصيانة، مديرية المظفر- محافظة تعز، وأدّت إلى إصابة ثلاثة أطفال نازحين أثناء رعيهم للأغنام. تم إسعاف جميع الضحايا إلى مستشفى الثورة العام على بعد 6 كيلو متر ات إلى الجهة الشرقية الجنوبية من مكان الواقعة.

كما سقطت قذيفة أخرى في نفس اليوم وعلى ذات الحي على بعد 200 متر من مكان الواقعة الأولى إلى الجهة الشرقية، أطلقتها جماعة أنصار الله (الحوثيين)، الساعة الرابعة عصرًا، أدت إلى مقتل مدنيَّين اثنين، أحدهما طفل، وإصابة طفل آخر.

تتمركز قوات أنصار الله (الحوثيين) في شارع الخمسين بمدينة تعز، على بعد كيلو ونصف تقريبًا إلى الجهة الشرقية من مكان الواقعة. بينما يوجد الموقع المستهدف بالقرب من لواء عسكري تابع للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًّا، على بعد 700 متر تقريبًا إلى الجهة الغربية الشمالية، فيما تبعد أقرب نقطة عسكرية تتبع القوات الحكومية إلى الجهة الجنوبية حوالي 350 مترًا إلى الشارع العام المؤدي إلى بير باشا والمناطق الحيوية داخل مدينة تعز.

قال أحد ذوي الضحايا (31 سنة)، لـ(مواطنة):

«كنت أعمل في سوق بير باشا، على بعد كيلومتر واحد من مكان الواقعة. وعند الساعة الرابعة أخبرني سائق دراجة نارية عن القصف على منزل أخي. لقد كانت جثة شقيقي (32 سنة) ملقاة في حوش المنزل، وبجانبها شقيقي الآخر يبكي بحرقة، وحالة من البكاء والصراخ لدى النساء. كان الموقف مرعبًا للغاية ولا يمكنني وصف ذلك المشهد المؤلم. كان وجه شقيقي الضحية مضرجًا بالدماء. وبعد أقل من 24 ساعة تُوفِّي ابنه الطفل (4 سنوات) جراء الإصابة. أما ابني (سنتان)، والذي كان قد بدأ بالمشي على رجليه، فقد بترت قدمه اليمنى»[11] .

في يوم الأحد، 8 مايو/ أيار 2022، عند حوالي الساعة6:00 مساءً، في منطقة الرقو/ عزلة ولد عياش، بمديرية منبه- محافظة صعدة، أطلق حرس الحدود السعودي قذائف على مجموعة من المهاجرين أثناء محاولتهم عبور الحدود اليمنية باتجاه السعودية، مما أدى إلى إصابة مدني من الجنسية اليمنية (20 سنة) من محافظة إب. تم إسعاف الضحية إلى مستشفى منبه الريفي الذي يبعد عن مكان الواقعة حوالي 15 كيلو مترًا باتجاه الجنوب. وبحسب التقرير الأولي من المستشفى، فإنّ الضحية كان مصابًا بجروح عميقة في الوجه والجهة اليمنى من جسده، وذكر التقرير كذلك أنّ الضحية بحاجة لعرضه على طبيب جراح.

قال أحد أقارب الضحية (35 سنة)، لـ(مواطنة):

«تلقيت اتصالًا من مسعف أخبرني بأن قريبي أصيب جراء قصف حرس الحدود السعودي، وإنه قام بإسعافه إلى مستشفى في محافظة صعدة، وأنه سيقوم بنقله إلى صنعاء، وطلب مني انتظارهم في صنعاء. سافرت من إب إلى صنعاء وانتظرت

11 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد أهالي الضحايا، وهو والد أحد الضحايا الأطفال، في تاريخ 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2022.9 https://www.mwatana.org/posts/latest-round

وصولهم. وصل المسعف برفقة قريبي فقمت بإسعافه مباشرة إلى مستشفى أطباء بلا حدود في مدينة القاعدة، مديرية ذي السفال- محافظة إب، وهناك أجرى له الأطباء عدّة عمليات لاستخراج الشظايا من جسمه، حيث أصيب جانبه الأيمن بالكامل، بشظايا كثيرة بما فيه خده الأيمن وشفتاه وكسرت ثلاث أسنان ولم يعد يستطيع الكلام» [12] .

في يوم الأحد، 6 فبراير/ شباط 2022، قرابة الساعة الـ4:00 مساءً، في عزلة آل برمان، مديرية الزاهر- محافظة البيضاء، قصفت قوات الحزام الأمني التابعة لقوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعومة إماراتيًّا، بمختلف القذائف والأسلحة الثقيلة، قريةَ السملان. سقطت إحدى تلك القذائف على جدران أحد المنازل مما أدى إلى جرح طفلين.

قال أحد المسعفين (25 سنة)، لـ(مواطنة):

«من يرتكبون فينا مثل هذه الجرائم يستهترون بأرواحنا، ويستمتعون بموتنا، ولم يخطر في بالهم يومًا أن يقدموا أي مساعدة لمن يكونون ضحايا لهمجيتهم، سواءً عن طريق الخطأ أو العمد، رغم أنه يوجد لديهم علم بكل ما يحدث لنا، وكأننا حيوانات لا حقوق لنا، ولا اعتبار لأي وجود لنا، يفكرون أنهم فقط من يستحقون العيش على حساب كرامتنا ودمائنا»[13] .

في يوم الأحد، 30 يناير/ كانون الثاني 2022، عند حوالي الساعة الـ12:00 مساءً، جُرحت طفلتان ووالدتهما أثناء تواجدهن في منزلهن في قرية الجبلية، بمديرية التحيتا- محافظة الحديدة، وذلك إثر قصف بري بقذيفة أطلقتها القوات المشتركة من منطقة الحيمة التابعة لمديرية الخوخة والواقعة جنوب القرية. وأدى إلى تدمير أجزاء من المنزل المبني من سعف النخل والخشب. تم إسعاف الضحايا إلى مديرية زبيد أولًا، ثم إلى مدينة الحديدة وقدمت لهن الرعاية الطبية من منظمة رعاية الأطفال بمستشفى الحديدة.

قال والد الطفلتين الضحيتين، (35 سنة)، لـ(مواطنة):

«لا يوجد أي مبرر لضرب المنزل فلا يوجد بالقرب منه أي هدف عسكري. وهذا ما يسمى بصاروخ العملاق الذي يصل مداه لأكثر من عشرين كيلو»[14].

12 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع قريب الضحية، في تاريخ 24 مايو/ أيار2022.

13 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد عيان، في تاريخ 29 يوليو/ تموز 2022.

14 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع والد الضحيتين، في تاريخ 13 فبراير/ شباط 2022.

الفصل الثالث

الألغام والأجسام المتفجرة

ارتفعت وقائع انفجار الألغام بشكل متزايد خلال العام 2022، حيث وثقت (مواطنة) ما يقارب ثلاثة أضعاف الوقائع التي وثقتها في العام الماضي، وخاصة مع بدء سريان الهدنة، حيث فُتحت بعض المناطق أمام عودة المدنيين إلى مساكنهم القريبة من جبهات الاقتتال دون تنفيذ حملات لنزع الألغام في تلك المناطق، وخاصة في محافظة الحديدة التي تركزت فيها معظم الوقائع. غالبية القتلى والجرحى المدنيين كانوا من الأطفال.

خلال العام 2022، وثّقت (مواطنة) ما يقارب 135 واقعة انفجار ألغام، راح ضحيتها 96 قتيلًا مدنيًّا، بينهم 41 طفلًا، و3 نساء، كما جرح 164 مدنيًّا، بينهم 96 طفلًا و9 نساء. وقد تركّزت هذه الوقائع في محافظات: الحُديدة، حجة، الجوف، البيضاء، مأرب، صنعاء، تعز، وصعدة. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) مسؤولية زراعة جميع هذه الألغام، باستثناء 9 وقائع حيث لم تستطع (مواطنة) تحديد الطرف المنتهك فيها.

كما وثّقت مواطنة خلال 2022 كذلك، قرابة 102 من وقائع أجسام متفجرة ومخلفات حرب، راح ضحيتها ما لا يقل عن 51 مدنيًّا، من بينهم 36 طفلًا و4 نساء، وجرح 207 مدنيّون، بينهم 118 طفلًا و15 امرأة.

تواصل الألغام منذ اندلاع النزاع حصد أرواح اليمنيين وأطرافهم، وباتت تمثّل حالة هلع ورعب يومي للمدنيّين في المناطق الريفية بصورة أكبر، كما تعدّ النساء والأطفال المتضررّ الأساسيّ نتيجة زراعة الألغام في الطرقات العامة؛ فعليهم تقع مسؤولية جلب الماء والحطب ورعاية المواشي. كما يضطرّ مئات اليمنيين جراء هذه الألغام لسلك طرق وعرة وبعيدة عن الطرق الرسمية والمعتادة.

الإطار القانوني

تحظر اتفاقية حظر الألغام استعمال الألغام المضادّة للأفراد، أو إنتاجها، أو حيازتها، أو تخزينها، أو نقلها إلى أي مكان. وتلزم الاتفاقية الدولَ الأطراف تدميرَ جميع الألغام المضادّة للأفراد وإزالتها، سواء تلك المزروعة أو المخزنة، إضافة إلى توفير المساعدة لضحايا الألغام. وقد صادق اليمن على اتفاقية حظر الألغام في 1 سبتمبر/ أيلول 1998.

يجب عدم استخدام الألغام الأرضية، بما في ذلك الألغام المضادة للمركبات، بطرق تصل إلى حدّ الهجمات العشوائية. وتحظر الألغام كونها لا تفرق بين المدنيين والمقاتلين، كما أنّها تواصل قتل وتشويه المدنيين لفترة طويلة حتى بعد انتهاء النزاع. وتعد الهجمات العشوائية التي تنفّذ بدافع إجرامي، جرائمَ حرب.

بعض الأمثلة:

في يوم الإثنين، 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، قرابة الساعة الـ8:30 صباحًا، انفجر لغم زرعته جماعة أنصار الله (الحوثيين) في وادي مستبأ، بمديرية مستبأ- محافظة حجة، ممّا أدّى إلى مقتل طفلين.

قال والد أحد الضحايا (35 سنة)، لـ(مواطنة):

«خرج ابني في الصباح الباكر مع ابن جارنا على متن دراجة نارية إلى وادي مستبأ لجمع السواك (جذور شجرة الأراك) لبيعه في السوق لاحقًا. وأثناء تواجدي في السوق كان الناس محتشدين وسمعتهم يقولون

كان بحوزتهما السواك. انقبض قلبي وشعرت بأنهم يتحدثون عن ابني وصديقه».

وأضاف والد الضحية، لـ»مواطنة»:

«كنت أمشي مع الناس نحو الوادي ونبض قلبي يتسارع وكأنه سوف يتوقف. عندما وصلنا لم أجد من ولدي سوى أشلاء من جسده وملابس ممزقه! لقد هربت من الموت من مديرية حيران، لكني جئت للموت بنفسي إلى هنا!»[15].

في يوم السبت، 24 سبتمبر/ أيلول 2022، عند حوالي الساعة الـ5:30 مساءً، انفجر لغم أرضي زرعته جماعة أنصار الله (الحوثيين)، في منطقة الروس، مديرية بيت الفقيه- محافظة الحديدة؛ ممّا تسبّب بجرح ثمانية أطفال كانوا يرعون الأغنام.

قال والد أحد الضحايا (35 سنة)، لـ(مواطنة):

«كان أطفالنا يرعون الأغنام في منطقة (الروس)، وليست هذه أول مرة، فهم دائمًا ما يرعون الأغنام هناك. كنت وقتها في الطريق نحو منزل صديقي حين سمعت صوت انفجار قوي هز القرية. كان الأهالي يصرخون فذهبت مسرعًا نحو المكان. عندما وصلنا كان الأطفال يصرخون وبعضهم يجري بدون وعي».

ويكمل والد أحد الضحايا:

«لقد بُتِرت قدم ابني اليسرى. كنت أنظر لقدمه المبتورة وقلبي يتمزق وجعًا عليه. لقد أصبح أطفالنا معاقين وهم بعمر الزهور »[16].

في يوم الخميس، 17 مارس/ آذار 2022، ما يقارب الساعة الـ9:00 صباحًا، انفجر لغم زرعته جماعة أنصار الله (الحوثيين) في منطقة وادي يراح قرية الصلب، عزلة إل برمان، مديرية الزاهر- محافظة البيضاء، ممّا أدّى إلى مقتل طفل وجرح آخر أثناء توجههم إلى سوق المنطقة.

15 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع والد أحد الضحايا، بتاريخ 13 ديسمبر/ كانون الأول 2022

16 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع والد أحد الضحايا، بتاريخ 27 سبتمبر/ أيلول 2022

يقول والد أحد الضحايا (47 سنة)، لـ(مواطنة):

«بعد أن خرج ابني وابن أخي إلى السوق بفترة شعرت بوخز في قلبي فاتصلت بابني. أجاب على الهاتف ابن أخي وهو يصرخ: «أنقذنا يا عم! لقد داس الحمار الذي كنا نركب على ظهره على لغم ولم نجد من يسعفنا». أسرعت إلى مكان الحادث مع أخي وعند وصولنا كانت الكارثة بالنسبة لنا ونحن نشاهد فلذات أكبادنا وأجسادهم مقطعة وأشلاؤهم متناثرة ودماؤهم الطاهرة تنزف منذ فترة».

وأكمل والد الضحية سرد فاجعته قائلًا:

«كان ابني فاقد الوعي وقد تقطعت كلتا ساقيه واخترقت الشظايا معظم جسده. في حين قطعت ساق ابن أخي اليسرى وأصيبت اليمنى بالشظايا، كنت أبكي وأنادي على ابني ولم أسمع إلا بعض أنفاسه التي توقفت قبل أن نصل للمركز الصحي»[17].

17 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع والد الضحية، في تاريخ 7 أبريل/ نيسان 2022

الفصل الرابع

تجنيد واستخدام الأطفال

وثقت (مواطنة) تجنيد واستخدام ما لا يقل عن 108 أطفال، من بينهم على الأقل 3 فتيات، من قبل أطراف النزاع خلال العام 2022. جندت جماعة أنصار الله (الحوثيين) 81 طفلًا، من بينهم 3 فتيات، وجندت قوات دفاع شبوة 10 أطفال، وجندت القوات الحكومية 4 أطفال، كما بلغ عدد الأطفال الذين جندتهم قوات المجلس الانتقالي الجنوبي 8 أطفال، وتتحمل القوات المشتركة في الساحل الغربي المسؤولية في تجنيد 4 أطفال، كما جندت قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات في الحدود اليمنية طفلًا واحدًا.

وقد لوحظ في العام 2022، أنّ جماعة أنصار الله (الحوثيين) ركّزت على التجنيد الأطفال والتحشيد في المدارس والمساجد والمراكز الصيفية في مناطق سيطرتها. استخدمت) مواطنة (المقابلات لتوثيق وقائع تجنيد الأطفال واستخدامهم. ولمصلحة الأطفال؛ حجبت (مواطنة) هُوية جميع الأطفال وأولياء أمورهم في هذا الفصل.

الإطار القانوني

تحظر مبادئ القانون الدولي الإنساني تجنيد أو استخدام الأطفال من قبل الجماعات المسلحة أو القوات النظامية؛ إذ يعتبر تجنيد الأطفال تحت سن 15 سنة أو استخدامهم للمشاركة في العمليات القتالية، جريمةَ حرب[18]. يمكن تحميل القادة العسكريين للقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة الذين كانوا يعرفون أو كان ينبغي أن يعرفوا، المسؤوليةَ الجنائية ولم يتخذوا إجراءات فعّالة لإنهاء هذه الممارسة، كأن يقوموا على سبيل المثال بتسريح الأطفال الذين تم تجنيدهم.

ويؤكّد قانون حقوق الطفل اليمني على عدم إشراك الأطفال إشراكًا مباشرًا في الحرب، وعدم تجنيد أي شخص لم يتجاوز سن الثامنة عشرة [19] .

بعض الأمثلة:

في يوم الأربعاء، 10 أغسطس/ آب 2022، جندت القوات الحكومية المعترف بها دوليًّا طفلًا يبلغ من العمر (15 سنة) من أبناء مديرية المطمة، محافظة الجوف. تم تدريب الطفل لمدة 14 يومًا في مديرية وادي عبيدة- محافظة مأرب، قبل أن يُرسل للعمل في أحد المخابز العسكرية في مدينة مأرب ومِن ثَمّ توزيع الخبز على المواقع العسكرية.

قال أحد أقارب الطفل (52 سنة)، لـ(مواطنة):

«نحن خائفون عليه وقلوبنا ترتجف من الخوف. نسأل الله أن يرده لنا سالمًا، نحن أسرة فقيرة وهو سندنا في هذه الحياة»[20] .

18 نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي تم تبنيه في روما، وتمت صياغته في 17 يوليو/ تموز 1998، المادة (8)، الفقرة (26).

19 المادة (45)، قانون حقوق الطفل اليمني لعام 2002.

20 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد أقارب الطفل، بتاريخ 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022.

في يوم الإثنين، 6 يونيو/ حزيران 2022، جندت قوات دفاع شبوة المدعومة إماراتيًّا طفلين يبلغان من العمر (16سنة)، في منشأة بلحاف، مديرية رضوم- محافظة شبوة. وبعد تدريب دام 40 يومًا، أوكلت للأطفال مهمة الدوريات الأمنية والتفتيش في النقاط الأمنية.

قال شاهد عيان (31 سنة)، لـ(مواطنة):

«الظروف الاقتصادية السيئة التي نمر بها جعلت الأهالي يوافقون على تجنيد أبناءهم حتى يساعدوهم في لقمة العيش» [21].

في يوم الخميس، 20 يناير/ كانون الثاني 2022، تم تجنيد طفل يبلغ من العمر (16سنة)، من قِبل جماعة أنصار الله (الحوثيين)، في مديرية الصفراء، محافظة صعدة. أرسلته الجماعة بعد أن دربته لمدة شهر إلى جبهات القتال في مأرب، حيث قُتل هناك بالرصاص في بداية شهر مايو/ أيار 2022.

قال شاهد عيان (38 سنة)، لمواطنة:

«تبدأ الجماعة باحتواء الأطفال وتشجيعهم حتى يقتنعوا بعد ذلك بالذهاب إلى القتال بلا مبالاة» [22].

21 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد، في تاريخ 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022.

22 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد عيان، بتاريخ 5 مايو/ أيار2022.

الفصل الخامس

منع وصول المساعدات الإنسانية

واصلت الأوضاع الإنسانية تدهورها في اليمن خلال 2022، مع استمرار انقطاع الرواتب الحكومية، والفتح الجزئي لبعض الموانئ والطرقات الرئيسية، وتدهور العملة اليمنية. كل ذلك جعل اليمنيين يعتمدون بشكل أساسي على المساعدات الإنسانية. لكن هذه المساعدات استمرت بالتقلص خلال سنوات النزاع الثماني، ووصلت خلال 2022 إلى أدنى مستوياتها، وهو أكبر انخفاض سنوي لأي خطة تنسقها الأمم المتحدة في العالم [23] . حيث تلقت خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن خلال 2022، 29% من المبلغ المطلوب لتوفير المساعدات المنقذة للأرواح، وهو ما اضطر وكالات الإغاثة إلى خفض المساعدات وإغلاق البرامج [24] .

وبالرغم من تقلص المساعدات الإنسانية المقدمة لليمن خلال 2022، فإنّ أطراف النزاع استمرت في عرقلة وصول تلك المساعدات عبر نهبها، وعرقلة المشاريع والتدخل في تنفيذها، والهجمات الجوية والبرية، والاعتداء على العاملين الإنسانيين بالتهديد والخطف والاحتجاز، ونهب السيارات الإغاثية.

وثّقت (مواطنة) خلال العام 2022، ما لا يقل عن 89 واقعة لإعاقة أطراف النزاع وصولَ المعونات الإنسانية والمواد الأساسية إلى المدنيين. وتتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤولية في 59 واقعة، فيما اقترفت القوات الحكومية 15 واقعة، وارتكبت القوات المشتركة 9 وقائع، وتُلقى المسؤولية في 5 وقائع على المجلس الانتقالي الجنوبي من بينها احتجاز وتعذيب عامل إغاثة، وقوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات واقعة واحدة. وقائع عرقلة المساعدات الإنسانية التي رصدتها (مواطنة) كانت في 15 محافظة يمنية، إلا أن معظمها تركز في محافظة صعدة، وعمران، لحج، حضرموت، مأرب، المحويت، حجة، شبوة.

إضافة إلى ذلك؛ تفاقمت الأزمة الإنسانية بفعل القيود التي فرضها التحالف على دخول المشتقات النفطية إلى المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله (الحوثيين)، حيث تمثّل هذه المشتقات مصدرًا حيويًّا للقطاع الصحي والخدمي، وبالرغم من إعادة فتح مطار صنعاء الدولي أمام الرحلات التجارية في مايو/ أيار، فإنّ تلك الرحلات كانت مقصورة على عاصمتين فقط، هما عمّان والقاهرة، وبرحلات غير منتظمة.

كما ساهمت الأطراف المتحاربة في الكارثة الإنسانية في اليمن بطرق أخرى، حيث تتجلى المظاهر الأسوأ للنزاع في انهيار البنية التحتية الخدمية والتدهور الحادّ في المؤشرات الاقتصادية والمالية، وعلى رأس هذه المشكلات عجز البنك المركزي اليمني عن دفع مرتبات المتقاعدين والموظفين في الخدمة المدنية [25] . وتتسبّب القيود المفروضة من قبل التحالف بقيادة السعودية والإمارات على دخول الواردات من الغذاء والوقود إلى الموانئ اليمنية، في زيادة المعاناة التي يتجرعها المدنيون[26] .

23 1109112/08/https://news.un.org/ar/story/2022

24 المصدر السابق.

25 يبلغ عدد موظفي القطاع العام حوالي مليون ومئتين وخمسين ألف موظف، لمزيد من المعلومات انظر: «تضخم يفوق القدرات المالية: ا لحاجة إلى إصلاح نفقات رواتب القطاع العام»، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط التالي:

https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/8114

26 تقرير فريق الخبراء البارزين الإقليميين والدوليين بشأن اليمن، 3 سبتمبر/ أيلول 2019، ص 266، متاح على الرابط التالي: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/HRCouncil/GEE-Yemen A_HRC_42_CRP_1_ AR.PDF/

وعلى صعيد متصل، قامت أطراف النزاع على الأرض، كجماعة أنصار الله (الحوثيين) والقوات الحكومية والقوات المدعومة من قبل الإمارات، بفرض إتاوات وإجراءات بيروقراطية معقّدة تعيق مرور التدفقات التجارية والمساعدات الإنسانية، وساهمت في ارتفاع الأسعار، وقلّصت توافر السلع الأساسية مثل الوقود [27] ، ومارست قيودًا معقدة على موظفي المنظمات الإنسانية، تَحُوْل دون الحركة بانسيابية في مختلف المناطق في البلد.

الإطار القانوني

يتحتم على أطراف النزاع السماحُ بالمرور السريع للمساعدات الإنسانية للمدنيين المحتاجين، وعدم التدخل فيها بشكل تعسفي، وضمان حرية حركة العاملين في المجال الإنساني، والتي لا يمكن تقييدها إلا مؤقتًا لأسباب تتعلق بضرورة عسكرية مُلِحّة.

يُحظر استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب. وبموجب القانون الإنساني الدولي؛ فإنّ تجويع المدنيين كأسلوب حرب يشمل، لهذا الغرض، مهاجمة أو تدمير أو إزالة الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين أو جعلها عديمة الفائدة، مثل مخازن الأغذية، والمناطق الزراعية لإنتاج المواد الغذائية والمحاصيل، والماشية، ومنشآت مياه الشرب والإمدادات، وأعمال الري.

إنّ تجويع المدنيين عمدًا من خلال حرمانهم من الاحتياجات التي لا غنى عنها لبقائهم أو من خلال تعمد عرقلة المساعدات الإنسانية يعد جريمة حرب. كما تمّت إضافة هذا الانتهاك مؤخرًا إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية باعتباره جريمة حرب في النزاعات المسلحة غير الدولية.

بعض الأمثلة:

في يوم الإثنين، 8 أغسطس/ آب 2022، حوالي الساعة الـ8:00 صباحًا، اختطفت جماعة مسلحة تابعة للقوات المشتركة المدعومة إماراتيًّا سيارة تابعة لمنظمة دولية بتهديد السلاح في الخط الساحلي الذي يربط محافظة عدن، بمديرية المضاربة والعارة بمحافظة لحج. المنظمة التي تقدم مساعدات في الجانب الصحي كانت قد تعرضت لعدة هجمات خلال الثلاثة الأشهر التي سبقت هذا الهجوم، مما دفعها إلى إيقاف نشاطها في مديرية المضاربة والعارة، حتى كتابة هذا التقرير.

قال أحد شهود العيان (39 سنة)، لـ(مواطنة):

«تكررت وقائع الاعتداءات على المنظمات الإنسانية وعرقلة عملها في مديرية المضاربة والعارة، وكانت هذه المنظمة من أكثر المنظمات التي تعرضت للاعتداء. هذه المنظمة قامت بنقله نوعية من خلال دعمها للخدمات الصحية في المديرية، وما حدث هو تضييق على المدنيين المستفيدين، وخاصة مع ما يعانيه الأهالي من

27 المرجع السابق، ص 270.

الفقر والظروف المعيشية الصعبة نتيجة الحرب»[28] .

في يوم الإثنين، 27 يونيو/ حزيران 2022، عند ما يقارب الساعة الـ4:00 مساءً، عرقلت السلطة المحلية عبر لجانها التابعة للحكومة المعترف بها دوليًّا بمديرية المكلا، محافظة حضرموت، توزيع مساعدات إنسانية مقدمة من قبل جمعية خيرية دولية لثمانين أسرة مستفيدة.

قال أحد المتضررين (45 سنة)، لـ(مواطنة):

«كان من المفترض أن أستلم سلة غذائية، لكن لجنة تابعة للحكومة منعت التوزيع بحجة أن المساعدات قدمت لثمانين أسرة فقط في حين يسكن الحي أكثر من 200 أسرة. بالطبع ليست كل الأسر محتاجة. ذلك المنع حرمني من المساعدات وأنا أعيش على راتبي الذي لا يتجاوز الـ70 دولارًا ولدي أسرة مكونة من تسعة أفراد»[29].

في يوم الأربعاء، 2 مارس/ آذار 2022، عند حوالي الساعة الـ10:00 صباحًا، نهبت جماعة أنصار الله (الحوثيين) زيت الطبخ المنزلي من حصص 1000 أسرة من المستفيدين في مديرية ساقين، بمحافظة صعدة، والمقدمة من برنامج الغذاء العالمي كمساعدات ضمن السِّلال الغذائية.

قال أحد المستفيدين (34 سنة)، لـ(مواطنة):

«ذهبت كالعادة لاستلام حصتي الشهرية من المساعدات الغذائية، لكن هذه المرة كانت بدون زيت الطبخ. قبل ذلك كان قد جاء توجيه من المشرف الاجتماعي في مدينة ساقين بألّا يتم صرف الزيت لأي مستفيد لكي يتم بيعه وبناء قاعة اجتماعات خاصة بالحوثيين! عندما اعترضنا قالوا لنا: الناس في مناطق أخرى قدموا الدماء وأنتم تعترضون من أجل قنينة زيت!»[30] .

28 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد شهود العيان، في تاريخ 18 أغسطس/ آب 2022.

29 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد المتضررين، في تاريخ 17 يوليو/ تموز 2022.

30 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد، بتاريخ 22 مايو/ أيار2022

الفصل السادس

الاحتجاز التعسفي

خلال العام 2022، وثّقت (مواطنة) احتجاز 307 ضحايا من المدنيين، من بينهم 48 طفلًا و8 نساء. حيث ارتكبت جماعة أنصار الله (الحوثيين) في المحافظات التي تسيطر عليها، 159 واقعة احتجاز تعسفي في محافظات: ذمار، وعمران، والبيضاء، والمحويت، وحجة، والضالع، وصعدة، والجوف، والحُديدة، وتعز، وإب، ومأرب، وحجة، وريمة، وصنعاء، وأمانة العاصمة.

كما وثّقت (مواطنة) احتجاز قوات المجلس الانتقالي المدعومة إماراتيًّا 46 ضحية من المدنيّين، في محافظات: الضالع، أبين، لحج، عدن، بينما تقع المسؤولية على القوات الحكومية المعترف بها دوليًّا في احتجاز 38 ضحية احتجاز تعسفي في محافظات: عدن، ولحج، وحضرموت، وتعز، وشبوة، ومأرب.

وقامت القوات الإريترية باحتجاز 20 صيادًا يمنيًّا. وتقع مسؤولية القوات المشتركة على الساحل الغربي في احتجاز 16 مدنيًّا، كما قامت قوات دفاع شبوة باحتجاز 9 مدنيين، واحتجزت قوات العمالقة في شبوة 7 مدنيين. ويقع على عاتق قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات مسؤولية احتجاز 7 آخرين، في حين احتجزت عناصر مسلحة تنتمي إلى القاعدة في شبه الجزيرة العربية ثلاثة مدنيين، واحتُجز إثيوبيان اثنان عبر عصابات.

واحتُجز المعتقلون في سجون رسمية وغير رسمية وسرية. كما استخدمت الأطرافُ المتحاربة الاحتجازات كوسيلة لمضايقة الخصوم وفرض إرادتهم على السكان في المناطق الواقعة تحت سلطاتهم.

وخلال العام 2022، قدمت مواطنة لحقوق الإنسان الدعم القانوني لضحايا الاحتجاز التعسفي في 17 محافظة يمنية عبر 28 محاميًا ومحامية ميدانيين من خلال تقديم العون والمشورة القانونية في 873 قضية، وتهدف متابعة الفريق المستمرة إلى الإفراج عن ضحايا الاحتجاز التعسفي، أو تحسين ظروف الاحتجاز: «بيئة المحتجز، والتطبيب، إلخ»، وكذلك الدفع نحو مضي إجراءات الاحتجاز طبقًا للقوانين الوطنية والدولية. وقد أطلق سراح 353 محتجزًا تعسفيًّا في العام 2022، قدمت لهم (مواطنة) الدعم القانوني، بينما لا يزال العديد من الضحايا قيد الاحتجاز.

الإطار القانوني

يحظر كلٌّ من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، الاحتجازَ التعسفي، سواء أثناء النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية، وتنص العهود الدولية على أنه لا يجوز إخضاع أحدٍ للاحتجاز أو الاحتجاز التعسفي. فضلًا عن المادة (9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية -الذي يعد اليمن من الدول الموقعة عليه- على أنّه «لا يجوز حرمان أحدٍ من حريته إلا لأسباب ينصّ عليها القانون وطبقًا للإجراءات المقررة فيه».

فيما أشارت لجنة حقوق الإنسان إلى أنّه لا يجوز للدول التحجج بحالة الطوارئ لتبرير الاحتجاز التعسفي. ومن الأهمية بمكان أن يكون هناك سببٌ وجيه للاحتجاز، سواء للاحتجاز الأولي أو لغرض استمرار الاحتجاز. لمنع الاحتجاز التعسفي، فإنّ هناك التزامًا بإبلاغ الأشخاص بأسباب احتجازهم، وتقديمهم على الفور إلى القضاء، وإتاحة الفرصة لهم للطعن في قانونية احتجازهم.

وينص الدستور اليمني على الضمانات الأساسية الخاصة بإجراء العدالة الجنائية، كما يحدّد أيضًا أنّه **«كل من يُقبض عليه بصفة مؤقتة بسبب الاشتباه في ارتكابه جريمة، يجب أن يقدَّم إلى القضاء خلال أربعة وعشرين ساعة من القبض عليه على الأكثر»** [31] **، وأنّ «القضاة وحدهم يحقّ لهم تمديد**

31 قانون الإجراءات الجزائية، قرار جمهوري بالقانون رقم (13) لسنة 1994، المادة رقم (76).

أمر القبض لما يتجاوز فترة الأيام السبعة الأولى». وينصّ قانون العقوبات اليمني أيضًا على فرض عقوبة السجن لفترة تصل إلى خمسة أعوام بحق المسؤولين الذين يحرمون الأشخاص من حرياتهم بالخطأ.

بعض الأمثلة:

في يوم الأربعاء، 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، عند حوالي الساعة الـ6:00 صباحًا، احتجزت القوات الحكومية المعترف بها دوليًّا في مدينة مأرب، محافظة مأرب، علي عبده (اسم مستعار - 52 سنة) أثناء مروره بالقرب من المنطقة العسكرية الثالثة في شارع صنعاء. الاحتجاز كان بحُجّة مروره من نفس الشارع قبل يومين من سلسلة انفجارات لمخزن أسلحة في نفس المعسكر. ظل المعتقل في سجن الشرطة العسكرية لمدة 15 يومًا دون أن توجه له أي تهمة، وتم الإفراج عنه في 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022.

قال أحد أقارب المعتقل (27 سنة)، لـ(مواطنة):

«قريبي يعاني من حالة نفسية منذ 30 سنة، لكنه لا يؤذي أحدًا. هذه هي المرة الثالثة التي يُسجن فيها من قبل القوات الحكومية في مأرب. ولم نعلم عن أمر احتجازه إلا بعد خروجه»[32] .

في يوم الخميس، 23 يونيو/ حزيران 2022، عند حوالي الساعة 9:00 صباحًا، نفذت قوات تتبع المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًّا حملة احتجازات في منطقة الحبيلين، مديرية ردفان- محافظة لحج، حيث أقدمت عدة مركبات عسكرية (تويوتا/ بيك آب) على متنها جنود مسلحون، على احتجاز 11 مدنيًّا، بينهم 9 أطفال. نُقل جميع المحتجزين إلى سجن غير رسمي دون توجيه لهم أيّ تهمة رسمية. بعد ذلك تم التحقيق معهم وتوجيه تهمة الاعتداء الجنسي على طفل آخر. وبحسب أهالي الضحايا فإن جميعهم تعرضوا للتعذيب الجسدي والنفسي خلال فترة الاحتجاز. تم الإفراج على أحدهم بعد عشرين يومًا من الاحتجاز، في حين ظل البقية في المحتجز، إلى لحظة كتابة هذا التقرير.

قال والد أحد الضحايا (35 سنة) لـ(مواطنة):

«استمررنا جميعًا -أولياء أمور المختطفين- في المطالبة بالسماح لنا بزيارة أولادنا في السجن، وتم السماح لنا بزيارتهم إلى السجن في يوم عيد الأضحى 9 يوليو/ تموز 2022، حيث قمنا كأولياء أمور بأخذ وجبة الغداء معنا وذهبنا إلى المعسكر الذي يُعتقل فيه أولادنا، وقمنا بتناول وجبة الغداء بذلك اليوم معهم، وكان بتلك الأثناء الكثير من الجنود محاطين بنا».

32 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد أقارب المعتقل، في تاريخ 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022.

وأضاف والد الضحية:

«أخبرني ابني أثناء الزيارة بأنه تم تعذيبه بالصعق بالكهرباء، كما تم وضع السلاح على رأس طفل آخر وتهديده بالقتل لأجل الاعتراف بالتهمة الموجهة لهم، وآخر قام الجنود بصب مادة البنزين على جسده وتهديده بإشعاله بالنار، وآخرين تم ضغط ولّيّ أيديهم بالقوة، كوسائل تعذيب وضغط لأجل الاعتراف بالتهمة الموجهة لهم»[33] .

في يوم السبت، 29 يناير/ كانون الثاني 2022، قرابة الساعة الـ5:00 مساءً، احتجزت جماعة أنصار الله (الحوثيين) الطفل محمد أحمد (اسم مستعار - 14 سنة) من النقطة الأمنية على مدخل مديرية المصلوب، محافظة الجوف، أثناء مروره على دراجته النارية. نُقل الطفل على متن أحد الأطقم العسكرية الخاصة بالجماعة، إلى البحث الجنائي في مدينة الحزم.

قال أخو الطفل (22 سنة)، لـ(مواطنة):

«لا نعرف لماذا يتم احتجاز صغار السن. أخي قاصر ولا يوجد أي تهمة ضده سوى انتمائه لقبيلة بعينها»[34] .

أُفرج عن الطفل بعد ثلاثة أيام من الاحتجاز التعسفي.

33 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع والد أحد الضحايا، في تاريخ 26 يوليو/ حزيران 2022

34 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أخ الضحية، في تاريخ 12 فبراير/ شباط 2022

الفصل السابع

الاختفاء القسري

وثقت (مواطنة) وقائع اختفاء قسري لـ190 ضحية من المدنيّين، من بينهم 14 طفلًا و7 نساء خلال العام 2022. ارتكبت جماعة أنصار الله (الحوثيين) وقائع اختفاء قسري بحق 71 مدنيًّا، فيما تتحمل قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المسؤولية في اختفاء 42 مدنيًّا، في حين تلقى المسؤولية على عاتق القوات الحكومية والقوات الموالية لها عن اختفاء 40 مدنيًّا، في حين قامت القوات المشتركة في الساحل الغربي بإخفاء 13 مدنيًّا، بينما قامت قوات دفاع شبوة بإخفاء 9 مدنيين، وقامت قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات بإخفاء 8 مدنيين في محافظتي حضرموت وحجة، وهناك واقعتان لثلاثة ضحايا تم إخفاؤهم داخل الأراضي السعودية، وأقدمت قوات النخبة الحضرمية على إخفاء 3 ضحايا مدنيين، فيما قامت عصابات التهريب والاتجار بالبشر بإخفاء 4 مهاجرين.

ويعاني المختفون قسريًّا في اليمن فظائعَ جسيمة داخل أقبية السجون، وفي الغالب تقوم أطراف النزاع في اليمن بإخفاء المدنيين قسريًّا بدوافع الاشتباه بانتسابهم إلى تنظيمات معادية أو تجريم انتمائهم السياسي أو تبني آراء مناهضة. ومن الواضح أنّ أحد الأسباب الأولية لظاهرة تفشي انتهاك الاختفاء القسري، هو شعور أطراف الحرب أنّهم في مأمن عن المساءلة وسبل الإنصاف، على الرغم من كون الاختفاء القسري يعدّ انتهاكًا جسيمًا قد يرقى إلى جريمة حرب، وتتعدى الأضرار المترتبة على الضحايا لتطال عائلاتهم وأصدقاءهم والمجتمع ككل.

وفي مسعى منها للحدّ من استمرار أطراف النزاع في ممارسة الاختفاء القسري، تقدّم (مواطنة) دعمًا قانونيًّا لمتابعة قضايا المختفين قسريًّا، وتبذل جهودًا للضغط على أطراف النزاع في سبيل الكشف عن مصيرهم، والسماح لذويهم بزيارتهم وإحالتهم إلى القضاء، وَفقًا للإجراءات القانونية. ما يزال بعض الضحايا الذين تتابع (مواطنة) حالاتهم، قيدَ الاختفاء القسري.

الإطار القانوني

يُحظر الاختفاء القسري أثناء النزاعات المسلحة. وتنتهك حالات الاختفاء القسري، أو تهدّد بانتهاك، مجموعة من قواعد القانون الدولي الإنساني المنطبقة على النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية على حدٍّ سواء، بما في ذلك حظر الاحتجاز التعسفي والتعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية والقتل داخل أماكن الاحتجاز. ويتعين على الأطراف المتنازعة اتخاذ خطوات لمنع حالات الاختفاء أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية، بما في ذلك تسجيل أسماء المحتجزين، ويجب أن تتخذ جميع التدابير الممكنة للكشف عن مصير الأشخاص المفقودين نتيجة للنزاع وتزويد أفراد أسرهم بمعلومات عن مصيرهم.

بموجب نظام روما الأساسي، المعاهدة التأسيسية للمحكمة الجنائية الدولية، تشكّل الممارسة الممنهجة للاختفاء القسري جريمةَ ضدّ الإنسانية. فيما يعدّ أخذ الرهائن، أو ضبط أو احتجاز أي شخص، أو التهديد بقتله، أو إصابته أو الاستمرار في احتجازه لإجبار طرف ثالث على القيام أو الامتناع عن القيام بفعل شيء كشرط للإفراج عنه أو من أجل سلامته؛ يعدّ أيضًا جريمةَ حرب بموجب نظام روما الأساسي.

لا يجرّم القانون اليمني الاختفاء القسري على هذا النحو، ولم يصادق اليمن على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ومع ذلك، فإنّ القراءة الشاملة للمبادئ الدستورية والقانونية المنصوص عليها في الدستور اليمني فيما يتعلق بالحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك ما يتعلق بالاحتجاز التعسفي والتعذيب، توضح أنّها تحظر هذه الممارسة. وينبغي على اليمن المصادقة على الاتفاقية ومواءمة القانون المحلي مع أوجه الحماية المنصوص في القوانين الدولية.

بعض الأمثلة:

في يوم الخميس، 8 ديسمبر/ كانون الأول 2022، وقرابة الساعة الـ11:00 صباحًا، بمدينة عتق، محافظة شبوة، احتجز 8 جنود مسلحون يتبعون قوات دفاع شبوة المدعومة إماراتيًّا، مدنيِّينَ تحت تهديد السلاح والضرب بذريعة أنهم مطلوبين أمنيًّا. تم نقلهم معصوبي الأعين إلى جهة مجهولة حتى مساء يوم الخميس، ثم تم نقلهم إلى معتقل بمنشأة مطار عتق الذي تتواجد فيه قيادة اللواء الثاني دفاع شبوة، ولم يسمح لأحد بزيارتهم.

قال أحد الضحايا (25 سنة)، لـ(مواطنة):

«بعد تقريبًا 10 دقائق من المشي، توقف الطقم العسكري ونحن ما زلنا معصوبي الأعين، وأنزلونا في خزان يبدو كأنه خزان ماء كان فارغًا. كان المكان مظلم ولم أكن أرى رفيقي أو يراني، ليسأل كلٌّ منا الآخر عن سبب وجودنا هنا ولم نجد أي تفسير. عند الظهيرة تقريبًا أتى ثلاثة جنود ومعهم كشافات وبأيدهم عصي لينهالوا علينا بالضرب المبرح، وأكثر الضرب كانوا يوجهونه إلى رفيقي. تركونا في الخزان المظلم بدون أكل أو ماء حتى مساء ذلك اليوم، وبعد ذلك أخرجونا من الخزان معصوبي الأعين إلى مركبة عسكرية ليتحركوا بنا إلى مطار عتق، عرفنا ذلك بعد أن سمعنا أحدهم يسأل: إلى أين تذهبون بهم؟ ليجيبه الآخرون: إلى المطار».

استكمل الضحية سرد ما حدث قائلًا:

«في تلك الليلة نمنا ونحن نتألم من الضرب حيث كان كل عظمٍ بجسمي يؤلمني، بقينا حتى الصباح ليطلبونا للتحقيق حيث كنت الأول. أدخلوني غرفة فيها محقق شاب يلبس بزة عسكرية، كان يسألني بكل احترام عن دراستي وعملي وسكني وكثير من المعلومات عني، كما سألني عن شخص آخر هو أيضًا كان طالبًا معنا وأجبته أني لا أعرف بمكانه، انتهى التحقيق بعد ربع ساعة تقريبًا ليأتي الدور على رفيقي والذي قاموا بضربه ضربًا مبرحًا طوال التحقيق» [35] .

بعد ثمانية أيام من الاحتجاز أُفرج عن أحد المتحجرين، في حين أُفرج عن المحتجز الآخر في تاريخ 10 فبراير/ شباط 2023.

في يوم الأحد، 26 يونيو/ حزيران 2022، قرابة الساعة الـ11:00 صباحًا، في مديرية رماه، محافظة حضرموت، احتجزت قوةٌ عسكرية تتبع القوات الحكومية ومكونة من أربعة مسلحين، يرتدي بعضهم زيًّا مدنيًّا والبعض الآخر بزات عسكرية، ويستقلون مركبة عسكرية (تويوتا/ بيك آب)، فتى يبلغ من العمر (16 سنة) من مكان عمله، وتم اقتياده إلى سجن

35 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد الضحايا، في تاريخ 22 ديسمبر/ كانون الأول 2022.

البحث الجنائي بمدينة سيئون، ووجهت له اتهامات غير مباشرة بالانتماء لجماعة أنصار الله (الحوثيين).

وفي يوم الأربعاء، 29 يونيو/ حزيران 2022، تم نقل الضحية إلى السجن المركزي بالمكلا، ومنعت كذلك الزيارة عن الضحية، فيما سُمح له بإجراء اتصال هاتفي وحيد في 10 يوليو/ تموز. وفي تاريخ 19 يوليو/ تموز 2022، سمحت إدارة السجن بإدخال الملابس والطعام ومبلغ مالي إلى الضحية، وبعد ثلاثة أيام سُمح له بإجراء مكالمة مع أسرته لمدة دقيقتين.

قال والد الضحية (65 سنة)، لـ(مواطنة):

«ذهبت للسجن العام في مدينة سيئون أنا وزوجتي، فقالوا إنّ الزيارة ممنوعة. بعدها التقيت بأحد العاملين في إدارة السجن، وقال: ابنك محتجز في الزنزانة الانفرادية والتي يسمونها (الفرن)، عدنا من حيث أتينا. والله، ما طاب لي طعام ولا نوم، وقررنا أن نعود في اليوم التالي ونحاول مرة أخرى، لكن المفاجأة بأنه تم ترحيله، سألناهم: إلى أين؟ قالوا: قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات طلبته. بكت أمه بشدة لأنها كانت بجواري تسمع الحوار الذي دار بيني وبين السجانين. ثاني أيام عيد الأضحى جاءنا اتصال من ابني، أخبرنا فيه أنه محتجز في السجن المركزي في المكلا، ثم أجهش بالبكاء، ولم نستطع حتى معرفة ظروف احتجازه وانقطع الاتصال. حاولنا زيارته في السجن المركزي بالمكلا والتي تبعد عنا قرابة 700 كيلو متر، لكنهم لم يسمحوا لنا»[36].

سمحت سلطات السجن بأول زيارة للطفل المحتجز في أواخر أغسطس/ آب، وفي 29 ديسمبر/ كانون الأول 2022، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة حكمًا بالبراءة، لكن نيابة المحكمة الجزائية المتخصصة طعنت في الحكم.

في يوم الخميس، 12 مايو/ أيار 2022، عند حوالي الساعة الـ10:00 صباحًا، في مديرية الديهمي، محافظة الحديدة، احتجز 5 مسلحون يرتدون الزي المدني ويستقلون عربة عسكرية يتبعون جماعة أنصار الله)الحوثيين)، مدنيًّا (35 سنة)، من أمام مزرعته، وتم نقله مكتوف اليدين إلى النقطة الأمنية القريبة من مكان الاحتجاز ثم إلى سجن إدارة أمن المديرية بتهمة تصويره لمواقع تقع تحت سيطرة الجماعة. خلال فترة الاحتجاز، تعرض الضحية للإخفاء القسري لمدة 4 أيام، حيث لم يُسمح له بالتواصل مع أسرته حتى تاريخ خروجه الأحد 15 مايو/ أيار 2022.

36 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع والد الضحية، في تاريخ 19 يوليو/ تموز 2022.

قال الضحية (35 سنة)، لـ(مواطنة):

«أثناء الحرب نزحت إلى مدينة الحديدة، وبعد خروج القوات المشتركة من الدريهمي، انتظرنا فترة ليسمح لنا بزيارة منازلنا وأراضينا. وبرغم الألغام فإني قررت زيارة مزرعتي. وصلت إليها وقد غيرت الحرب كل شي فيها، لكنها كانت أقل ضررًا من جاراتها. أخرجت التلفون لألتقط بعض الصور لأضرار المزرعة، وبالفعل التقطت الصور المطلوبة وأثناء خروجي تم احتجازي».

وأكمل الضحية سرد قصة احتجازه وإخفائه لـ(مواطنة):

«رفضوا إعطائي الجوال لاتصل لزوجتي أو أن أخبرها بمكاني، وما الذي حصل لي، وأنا أعرف تمامًا أنّ زوجتي ستقف مكتوفة الأيدي، فليس لها قريب تتصل به ليتابع إخراجي، ولا تعرف هي أين أنا أصلًا، ولذلك لم تفعل شيئًا سوى الانتظار في المنزل حتى عدت وقد أكلها القلق. كانت أسعد لحظة في حياتي عندما فتح أحد العساكر باب السجن في اليوم الرابع، وقال لي هيا انهض لديك إفراج»[37] .

37 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع الضحية، في تاريخ 28 يوليو/ تموز 2022.

الفصل الثامن

التعذيب

خلال 2022، وثّقت (مواطنة) تعذيب 64 ضحيةً من المدنيّين، من بينهم 5 أطفال وامرأة واحدة. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) مسؤولية تعذيب 17 ضحية، وتتحمل القوات الحكومية والقوات الموالية لها المسؤولية في تعذيب 14 مدنيًّا، تُوفِّي منهم 3 مدنيين جراء التعذيب في مراكز الاحتجاز، وتتحمل قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعومة إماراتيًّا المسؤولية عن تعذيب 14 ضحية من المدنيّين، تُوفِّي منهم 3 ضحايا جراء التعذيب في مراكز الاحتجاز. كما تم تعذيب وقتل 7 مهاجرين داخل الأراضي السعودية. وعذّبت قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات 9 مدنيّين، فيما عذّبت قوات دفاع شبوة مدنيَّين اثنين، وقامت قوات النخبة الحضرمية بتعذيب مدني واحد.

وثّقت (مواطنة) أساليبَ مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة من قبل الأطراف المتنازعة، مستخدمة الضرب المبرح بالهراوات، والقضبان المعدنية، والصعق بالكهرباء، والركل، والصفع، والحرق، والإيهام بالغرق، والحشر في غرف ضيقة، وتقييد اليدين إلى الخلف، وغيرها من ضروب المعاملة المهينة والحاطّة من الكرامة. كما وثّقت (مواطنة) حرمانَ أشخاص من الرعاية الطبية اللازمة، بعد إصابتهم بسبب التعذيب وسوء المعاملة.

استمرار ممارسة التعذيب في أماكن الاحتجاز من قبل كل الأطراف، تأتّى بفعل تفشي سياسة الإفلات من العقاب، مصدرها عرقلة الأطراف المتنازعة لمساعي المساءلة والأحكام القانونية الواجبة، وغياب سبل الانتصاف وإحالة الجناة إلى المحاسبة.

الإطار القانوني

يحظر القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، التعذيبَ وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة، ولا يبرره تحت أي ظرف. وقد خصصت المادة (5) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لحظر التعذيب. وتنص المادة (3) المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 تحديدًا على حماية الأشخاص المحتجزين، ويشمل ذلك المدنيين والمقاتلين الأسرى، من «الاعتداء على الحياة، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب»، وكذلك «الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطّة من الكرامة».

وتحدد اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، مجموعةً من المقتضيات على الدول لمنع التعذيب، والتحقيق فيه والملاحقة القضائية بشأنه، بالإضافة إلى كفالة سبل الانتصاف. وصادق اليمن في العام 1991، على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وينظر نظام روما الأساسي في الجرائم المرتكبة في النزاعات المسلحة غير الدولية. وعند تنفيذ التعذيب كجزء من هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد السكان المدنيين، فإنّ التعذيب يُعدّ جريمة ضد الإنسانية.

بعض الأمثلة:

في يوم الخميس، 4 أغسطس/ آب 2022، قرابة الساعة الـ5:30 مساءً، في مديرية زنجبار، محافظة أبين، احتجَز جنديان يتبعون القوات الحكومية المعترف بها دوليًّا، الطفلَ أحمد صادق (اسم مستعار - 14 سنة) من منزله. حيث اقتيد الطفل إلى قسم الشرطة وتم استجوابه وتعذيبه بتهمة السرقة.

قال الطفل أحمد لـ(مواطنة):

«لم يكن لديهم أي دليل، ومع ذلك قاموا بإهانتي وضربي بخرطوم المياه وحزام عسكري، كان قويًّا جدًّا ويؤلمني جدًّا. كنت أصرخ بأعلى صوتي وأتوسل إليهم أن يرحمونـي، لكنهم لم يرحمونـي وكان الضرب يشتد وكأني مجرم خطير» [38].

تم الإفراج عن الضحية بعد يومين من احتجازه وتعذيبه.

في شهر أبريل/ نيسان 2022، عند ما يقارب الساعة الـ10:00 مساءً، في مديرية مغرب عنس، محافظة ذمار، تم احتجاز علي بن محمد (اسم مستعار- 33 سنة)، من منزله من قبل 8 مسلحين قدموا على متن مركبة عسكرية (تويوتا/ بيك آب) ويتبعون جماعة أنصار الله (الحوثيين)، والاعتداء عليه بالضرب بأعقاب البنادق. احتُجِز علي في مركز احتجاز تابع لإدارة الأمن بالمديرية، وفي اليوم الثاني تم نقله إلى سجن الأمن السياسي بمدينة ذمار، حيث تم تعذيبه بالضرب بالعصي وتهديده بالإعدام حتى يعترف بتهمة تجنيد مقاتلين وإرسالهم إلى القوات الحكومية في محافظة مأرب. لم يُسمح لأسرته بزيارته إلا بعد مرور شهر من احتجازه.

قال علي (33 سنة)، لـ(مواطنة):

«عندما كنت أسألهم عن سبب احتجازي كانوا يقولون لي: «اسكت يا عميل، يا مرتزق». تم التحقيق معي أكثر من مرة، وكان يتم ضربي بالعصا في قدمي وتعذيبي من أجل أن أعترف، لكني كنت أقاوم الألم وأنكر كل تهمهم الباطلة »[39] .

وبعد احتجازٍ تعسفي دام شهرين، تم الإفراج عنه بعد تدخل أحد وجهاء المنطقة.

في يناير/ كانون الثاني 2022، حوالي الساعة الـ7:00 مساءً، في مديرية دار سعد، محافظة عدن، احتجز جنديان ملثمان يرتدون البزات العسكرية على متن مركبة عسكرية (تويوتا/ بيك آب) ويتبعون قوات الأمن الخاصة بالمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًّا، قاسم محمد (اسم مستعار- 21 سنة)، من جوار سكنه، بتهمة بيع الممنوعات. ظل قاسم معتقلًا مدة ثمانية أيام في أحد أقسام الشرطة بالمحافظة، وتعرض للتعذيب حتى أغمي عليه قبل أن تتسلمه أسرته.

38 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع الضحية، في تاريخ 10 أغسطس/ آب 2022.

39 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع الضحية، في تاريخ 23 سبتمبر/ أيلول 2022.

قالت والدة الضحية (53 سنة)، لـ(مواطنة):

«عندما زرت ابني لأول مرة، رأيت عليه آثار الضرب. كان يوجد بجانب عينه اليسرى بقعة خضراء، وكتفه اليمين كان أحمر. وعندما قربت يدي لجسد ابني صاح بأعلى صوته، وقال: «يا أماه، جسدي كله يؤلمني»، والدموع بعينيه. وقال: أقسم بالله يا أمي، لم أفعل شيئًا!».

أضافت والدة الضحية لـ(مواطنة):

«يوم أطلق سراح ابني ذهبت لزيارته، لكن الجنود أخبروني أنه في المستشفى. انهرتُ في تلك اللحظة وكنت أصرخ: لقد قتلوا ولدي، لقد قتلوا ولدي. وعلمت من أحد العسكر بأنه تم ضربه في الليلة الماضية حتى أغمي عليه. انتظرت في قسم الشرطة وفي المساء أحضروه لي، وقالوا: خذي ابنك واذهبي، نحن نعتذر عما حدث، لقد كان مجرد اشتباه واتضح أنّ ابنك بريء» [40] .

40 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع والدة الضحية، بتاريخ 26 يناير/ كانون الثاني 2022.

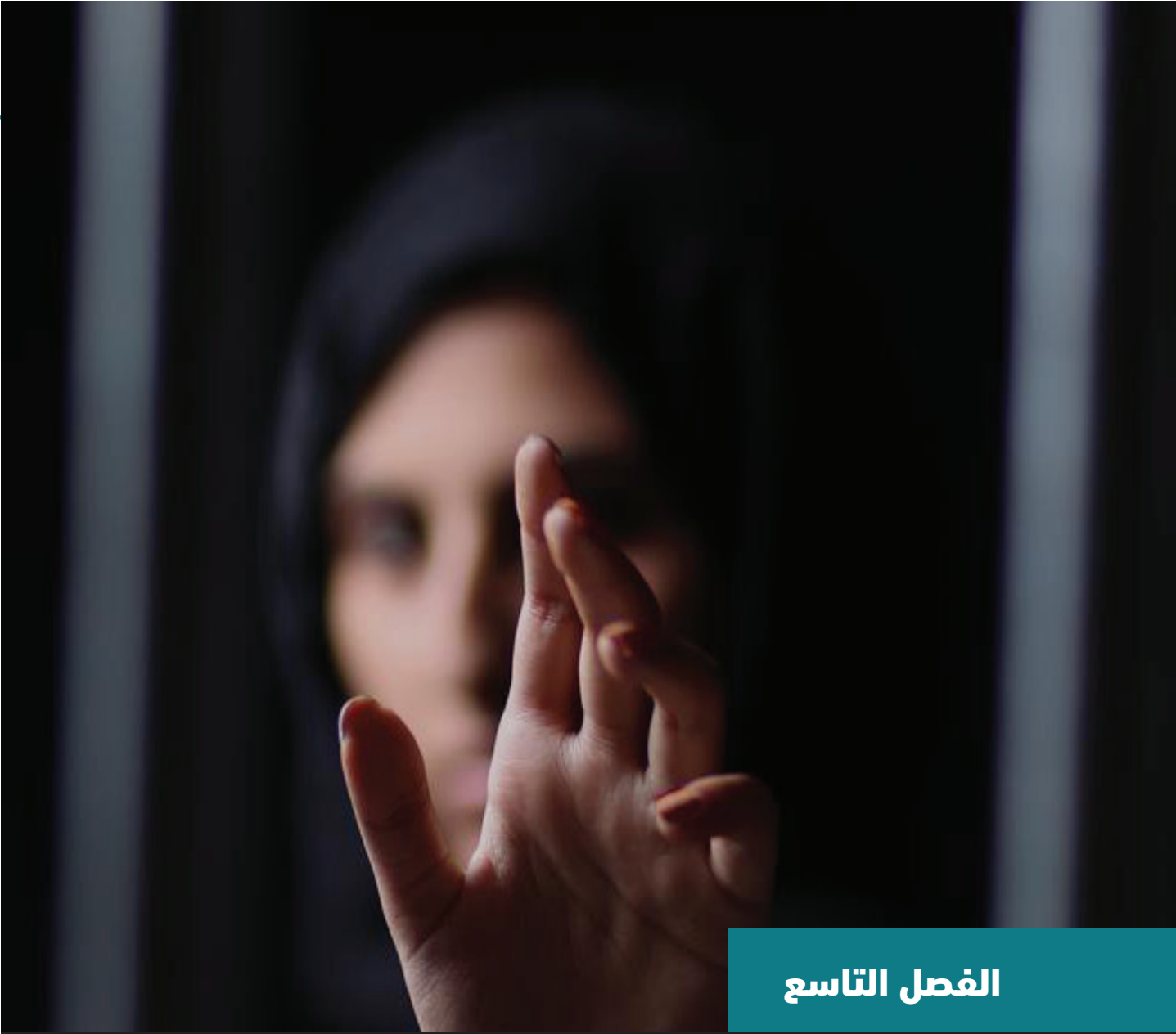

الفصل التاسع

العنف الجنسي

خلال العام 2022، وثقت (مواطنة) وقائع عنفٍ جنسي لـ25 ضحية. تعرض للاغتصاب 11 فتاة و6 فتيان وامرأة بالغة، ولمحاولة اغتصاب 3 فتيات و4 فتيان أصيب أحدهما بطلق ناري بسبب رفضه. تتحمل القوات التابعة للحكومة المسؤولية في 7 حالات عنف جنسي في محافظات شبوة وحضرموت وتعز، وارتكبت القوات السودانية 9 حالات عنف جنسي في محافظة حجة، وتتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤولية في 4 حالات عنف جنسي في محافظتي الحديدة وإب، وارتكبت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي 3 حالات عنف جنسي في محافظات شبوة وعدن وأبين، كما تتحمل قوات العمالقة في محافظة أبين المسؤولية في واقعتين اثنتين.

وقد أصدرت (مواطنة) بيانًا يخص وقائع عنفٍ جنسي ارتكبتها القوات السودانية في محافظة حجة الحدودية [41] .

وبالنظر إلى المخاطر المستمرة التي يتعرّض لها الناجون وأسرهم، تقدّم (مواطنة) عرضًا إجماليًّا للوقائع التي تم توثيقها، عوضًا عن وصف الوقائع بالتفصيل.

من المحتمل أن يكون العدد الحقيقي لضحايا العنف الجنسي أعلى من ذلك بكثير، حيث يشكّل الخوف من وصمة العار حاجزًا يَحُوْل دون الإبلاغ عن الوقائع. ويواجه ضحايا العنف الجنسي النبذ من الأسر والمجتمع المحلي بعد التعرض للعنف الجنسي. وغالبًا ما يقع عليهم اللوم لما يُعتبر فقدانًا للشرف.

وفي أحيان كثيرة، لا يبلِّغ الناجون وذووهم عن جرائم العنف الجنسي؛ بسبب تخوفهم من الأجهزة الأمنية والقوات المسيطرة التي ينتمي لها المنتهِكون.

الإطار القانوني

يُحظر العنف الجنسي والاغتصاب خلال فترات النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية. وتحظر المادة (3) المشتركة بين اتفاقيات جنيف «الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية»، بما في ذلك المعاملة القاسية والتعذيب و»الاعتداء على الكرامة الشخصية». ويضيف البروتوكول الإضافي الثاني «الاغتصاب» بوضوح إلى قائمة هذه الانتهاكات، ويشمل الإكراه على البغاء أو أي شكل من أشكال هتك العرض.

كما يشير نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إلى الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، باعتبارها جرائمَ حرب.

بالإضافة إلى أنّ القانون الدولي لحقوق الإنسان يُحرّم الاغتصاب أو العنف الجنسي اللذَين يرقيان إلى أيّ شكل من أشكال التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

41 https://www.mwatana.org/posts/sexual-violence-in-hajjah

الفصل العاشر

الاعتداء على المدارس

وثقت (مواطنة) خلال 2022، ما لا يقل عن 141 واقعة اعتداء على المدارس أو استخدامها لأغراض عسكرية. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) مسؤولية 126 واقعة اعتداء واستخدام المدارس، من بينها 3 هجمات بطائرات مسيرة وهجمة برية وتفجير مدرسة. فيما تتحمل القوات الحكومية 9 وقائع. وارتكبت التحالف بقيادة السعودية والإمارات واقعتَي قصف جوي. وارتكبت قوات العمالقة في شبوة واقعتين، إحداهما قصف بري. فيما ارتكبت القوات المشتركة في الساحل الغربي واقعة واحدة، وكذلك ارتكبت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي واقعة واحدة. وقد لوحظ في العام 2022، تصاعدٌ في عدد الانتهاكات على المدارس بسبب تكثيف حملات التعبئة وتجنيد الأطفال في المدارس.

وقد تسبّبت أطراف النزاع في اليمن، في إلحاق أضرار فادحة بمدارس ومرافق تعليمية، وصولًا إلى سقوط قتلى وجرحى في أوساط الطالبات والطلاب. وأصبحت الكثير من المدارس خارج الخدمة أو بمثابة أماكن خطرة بفعل بقايا المقذوفات والمواد المتفجرة، أو بسبب احتمالية تعرّضها لهجمات جوية وبرية مباشرة أو غير مباشرة. وأدّى نشوب معارك في مناطق عدة إلى وقوع العديد من المدارس في خطوط التماس. كما يتكرر احتلال المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية وقتالية كثكنات عسكرية، أو مراكز احتجاز، أو إيواء وتموين للمسلّحين، أو كمراكز للتعبئة والتحشيد.

الإطار القانوني

ينصّ كلٌّ من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على حماية المرافق التعليمية خلال النزاعات المسلحة. ويرد الحظر المفروض على توجيه هجمات مباشرة ضد الأهداف المدنية، بما في ذلك المؤسسات التعليمية. ويتعيّن على الأطراف المتنازعة التمييز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية في جميع الأوقات، والإحجام عن شنّ هجمات تحتمل تأثيرًا غير متناسب على الأعيان المدنية.

كما يجب على الأطراف المتحاربة افتراض أنّ الأهداف هي أهداف مدنية في حال كان هناك شكّ في طبيعتها. كما يؤكّد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2225/ 2015) حول الأطفال في النزاعات المسلحة، وجوب احترام أطراف النزاع للطابع المدني للمدارس. ويعتبر إعلان المدارس الآمنة الذي أقرّه اليمن في العام 2017، دليلًا للأطراف المتنازعة حول كيفية حماية المنشآت التعليمية من الاستخدام العسكري أثناء النزاعات.

إنّ استخدام المدارس للأغراض العسكرية أثناء النزاع، يعرّض الطلاب والمعلّمين والإداريين للخطر من خلال تحويل المدارس إلى أهداف للهجوم وتعطيل التعليم.

بعض الأمثلة:

في يوم السبت، 26 مارس/ آذار 2022، حوالي الساعة الـ3:00 فجرًا، قصفت مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات، بثلاثة قنابل، مدرسةَ الصياد الابتدائية للبنين والبنات في قرية مكرم، مديرية كمران- محافظة الحديدة، ممّا أدّى إلى تدميرها بشكل كامل. مدرسة الصياد كان يدرس فيها ما يقارب 100 طالب وطالبة، وتتكون من ثمانية فصول دراسية، بالإضافة إلى إدارة المدرسة وحمامَين.

قال أحد أبناء القرية (34 سنة)، لـ(مواطنة):

«بينما كنّا نائمين سمعنا أصوات ثلاثة انفجارات قوية ومتتالية. كنت أظن أنّ القيامة قد قامت من شدة الانفجارات، وكذلك الضوء الذي ملأ القرية. لقد سُوِّيت المدرسة بالأرض، وهي المدرسة الوحيدة في القرية»[42] .

في يوم الخميس، 26 مايو/ أيار 2022، حوالي الساعة الـ8:00 صباحًا، اقتحمت القوات الحكومية المعترف بها دوليًّا مبنى روضة شبام الحكومي للأطفال في حي شبام الجديدة، مديرية شبام، محافظة حضرموت، وقامت بتحويله إلى إدارة أمن وأماكن احتجاز بعد استحداث مبانٍ إضافية. المبنى كان يحوي ثمانية فصول دراسية ومكاتب إدارية ويستفيد منه ما يقارب 130 طفلًا.

قال شاهد عيان (35 سنة)، لـ(مواطنة):

«لقد استغلوا خلوّ المبنى أثناء الإجازة الصيفية ودخلوه عنوة! صرخنا ولكن لا مجيب، هناك ضعف ووهن مع علو كلمة العسكر في المنطقة. لقد عسكروا حياتنا والآن يُعسكرون حياة أطفالنا» [43].

في يوم الأربعاء، 3 أغسطس/ آب 2022، ما يقارب الساعة الـ3:00 مساءً، استخدمت جماعة أنصار الله (الحوثيين) ثلاثة فصول من مدرسة عبدالله مناع الأساسية والثانوية للبنين في قرية أحمى الطلح، مديرية سحار- محافظة صعدة، كمقر لمسلحيها. تتكون المدرسة من 24 فصلًا دراسيًّا، ومعمل وإدارة مدرسية، ويدرس فيها حوالي 800 طالب.

قال أحد الشهود (50 سنة)، لـ(مواطنة):

«أشعر بالقهر تجاه مُشرف جماعة الحوثي في المنطقة والذي حول مدرسة طلابها من خيرة أبناء صعدة إلى مقر عسكري» [44].

42 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد أبناء القرية، في تاريخ 31 مارس/ آذار 2022.

43 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد عيان، بتاريخ 25 ديسمبر/ كانون الأول 2022.

44 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد عيان، بتاريخ 18 أغسطس/ آب 2022.

2021/9/12 10:06

الفصل الحادي عشر

الاعتداء على الرعاية الصحية

وثّقت (مواطنة) طوال العام 2022، 35 واقعة خلفت أضرارًا على القطاع الصحي؛ بينها 8 وقائع قصف جوي في محافظات: أمانة العاصمة، وشبوة، والحديدة، والجوف، وواقعة قصف بري ألحقت أضرارًا بمنشأة طبية، وواقعتًا رصاص أدتا إلى جرح عامل وعاملة صحية ومحاولة قتل طبيب، و6 وقائع احتجاز وإخفاء وتعذيب لـ 8 عاملين صحيين، واعتداء جسدي على طبيب. تتحمل القوات الحكومية المسؤولية في 14 وقائع، بينما تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيّين) المسؤولية في 9 وقائع، فيما ارتكبت قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات 8 وقائع، وتُلقى المسؤولية على المجلس الانتقالي الجنوبي في 3 وقائع، وواقعة واحدة ارتكبتها القوات المشتركة في الساحل الغربي. وتتحمل أطرافُ الحرب في اليمن مسؤوليةَ الاستهداف المستمرّ للقطاع الطبي المتهالك، في ظل ظروف[47] إنسانية غاية في الخطورة، خصوصًا مع انتشار الأوبئة والأمراض المعدية الأخرى.

الإطار القانوني

تُمنَح المستشفيات وغيرها من المراكز والوحدات الطبية، حمايةً خاصّة بموجب القانون الدولي الإنساني، وتشترط المواثيق الإنسانية الدولية السماحَ للطواقم الطبية، مثل الأطباء والممرضات، والمسؤولين عن البحث عن الجرحى وجمعهم ونقلهم وعلاجهم، وتوفير الحماية لهم. ويُحتّم القانونُ الإنساني الدولي على أطراف النزاع احترامَ وحماية موظفي الإغاثة الإنسانية من المضايقة والترهيب والاحتجاز التعسفي. ويتعيّن على أطراف النزاع السماح بالمرور السريع للمساعدات الإنسانية، وتيسير سيرها، وعدم التدخل فيما يخصّها بشكل تعسفي، وضمان انسيابيّة حركة العاملين في المجال الإنساني التي لا يمكن تقييدها إلا مؤقتًا لأسباب تتعلق بضرورة عسكرية مُلِحّة.

وبموجب نظام روما الأساسي، فإنّ القصد في توجيه هجمات ضدَّ المباني والموادّ والوحدات الطبية، ووسائل النقل والأفراد من مستعملي الشعارات المميزة المبيّنة في اتفاقيات جنيف طبقًا للقانون الدولي؛ يُعدّ جريمةَ حرب، ويجرّم التعمد في تنفيذ هجمات ضد المستشفيات والأماكن التي يُجمع فيها المرضى والجرحى، شريطة ألّا تكون أهدافًا عسكرية.

تزول عن المستشفيات الحمايةُ التي تحظى بها من الهجمات، في حالة استخدامها خارج نطاق مهامها الإنسانية، ولارتكاب «أفعال تضرّ بالعدو». وحتى لو تم استخدام مستشفى ما من قبل قوة معارضة لارتكاب أفعال تضرّ بالعدو؛ على سبيل المثال، لتخزين الأسلحة أو لإيواء المقاتلين القادرين على القتال أو لشنّ هجمات، فإنّه يجب على القوة المهاجمة أن توجِّه تحذيرًا للطرف الخصم للتوقف عن إساءة استخدام المرفق الطبي، وأن تحدّد فترة زمنية معقولة للتوقّف عن إساءة الاستخدام، وأن تقوم بالهجوم فقط بعد أن تتأكد من أنه لم يجرِ التعامل جديًّا مع التحذير. كما يفقد العاملون الصحيّون الحمايةَ التي يحظون بها فقط إذا ارتكبوا أعمالًا تضرّ بالعدو، خارج نطاق مهامهم الإنسانية. فيما يحظر القانون الإنساني الدولي معاقبةَ أيّ شخص على أداء واجباته الطبية بما يتوافق مع أخلاقيات مهنة الطب، أو إجبار أيّ شخص على ممارسة أنشطة طبيّة مخالفة لأخلاقيات مهنة الطب. كما يجب أيضًا السماح لوسائل النقل الطبي، مثل سيارات الإسعاف بالعمل، وحمايتها. تفقد هذه الوسائل الحمايةَ التي تحظى بها فقط إذا تم استخدامها لارتكاب أعمال تضرّ بالعدو.

بعض الأمثلة:

في يوم الإثنين، 28 فبراير/ شباط 2022، قرابة الساعة الـ11:00 مساءً، اقتحم مسلحو جماعة أنصارالله (الحوثيين)، مستشفى في محافظة حجة، نتج عن الحادثة فزع بين الأطباء والمرضى ظنًّا منهم أنّ سبب الإخلاء هو احتمالية قصف المستشفى من قبل طيران التحالف بقيادة السعودية والإمارات. كما تم إخلاء 908 مرضى ومريضات، من جميع أقسام المستشفى، وتوقف ما لا يقل عن 1315 عاملًا يتبعون منظمة أطباء بلا حدود. وظلت المستشفى مغلقة من قبل الجماعة حتى 5 مارس/ آذار 2022.

قال شاهد عيان (35 سنة)، لـ(مواطنة):

«جئت ظهر ذلك اليوم من محافظة الحديدة لتوليد زوجتي في المستشفى. أخبرتني الممرضة بأني قد رُزقت بمولودة، ولكن زوجتي تعاني من النزيف ويجب أن تظل في المستشفى حتى اليوم الثاني. في الساعة الـ11:00 مساءً، سمعت الناس يصرخون بأن طيران التحالف سيقصف! أغلقت جميع المحلات وغادرت جميع السيارات التي كانت متوقفة أمام المستشفى».

ويواصل الشاهد سرد مأساته لـ(مواطنة):

«خرجت طبيبة من المستشفى، وطلبت مني أخذ زوجتي. لم يكن هناك سيارات ولا أعرف أحدًا في مدينة عبس. كُنت خائفًا على زوجتي بسبب النزيف، وخائفًا من القصف، لقد كانت حالتي بائسة ولا أدري ماذا أفعل. كان هناك ممر صغير بين المستشفى وأحد الدكاكين ففرشت لزوجتي ومولودتي بطانية من المنظمة ليناما، وظللت أحرسهما حتى الصباح» [45].

في يوم الخميس، 16 يونيو/ حزيران 2022، حوالي الساعة الـ7:00 مساءً، اقتحمت مجاميع مسلحة تابعة للقوات الحكومية المُعترف بها دوليًّا، غرفة العمليات في هيئة مستشفى الثورة العام في مديرية صالة- محافظة تعز، بحُجة تقصير الأطباء في معالجة جرحاهم من المقاتلين؛ مما أدى إلى فزع الكادر الطبي وإغلاق مبنى العمليات لمدة يومين، وحرمان عشرات المرضى من تلقي الخدمات الصحية.

قال أحد أفراد الكادر الطبي (37 سنة)، لـ(مواطنة):

«اقتحم المستشفى سبعة أطقم عسكرية، ودخلوا مبنى العمليات بأسلحتهم، وقاموا بتكسير أبواب إحدى غرف العمليات وغرفة التخدير والنوافذ بشكل همجي،

45 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد عيان، بتاريخ 6 مارس/ آذار 2022.

إضافة إلى الاعتداءات اللفظية على العاملين الصحيين. لحسن الحظ كان هناك باب خلفي استطاع الأغلبية الهروب منه والنجاة من بطشهم»[46].

في يوم الخميس، 6 يناير/ كانون الثاني 2022، ما يقارب الساعة الـ5:00 مساءً، قصف طيران التحالف بقيادة السعودية والإمارات بقنبلة واحدة مركز موقس الصحي في منطقة موقس، مديرية بيحان- محافظة شبوة، مما تسبب بتدمير مستودعات المركز بشكل كامل، وتهدم جزء من السور الغربي للمركز الصحي. أدّى هذا الهجوم إلى توقف تقديم الخدمات الصحية في المركز مدة ثمانية أيام. ويتكون المركز من عدة أقسام هي: طوارئ، ولادة، رقود، مختبر، تحصين.

=قال شاهد عيان (37 سنة)، لـ(مواطنة):

«يستقبل المركز بشكل يومي ما بين عشرين إلى أربعين حالة، ومعظمها من الأطفال. ويقدم المركز الخدمات الصحية لما يقارب 4000 مدني»[47].

46 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد العاملين الصحيين، بتاريخ 20 يونيو/ حزيران 2022.

47 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد شهود العيان، بتاريخ 5 يونيو/ حزيران 2022.

الفصل الثاني عشر

اعتداءات أخرى على المدنيين

في العام 2022، وثّقت مواطنة لحقوق الإنسان، 23 واقعة دهس بالعربات العسكرية، تسبّبت في مقتل 17 مدنيًّا، بينهم 9 أطفال، وإصابة 26 مدنيًّا، بينهم 12 طفلًا و3 نساء. تتحمل قوات المجلس الانتقالي المدعومة إماراتيًّا المسؤولية في 8 وقائع في محافظتي: أبين، وعدن. بينما ارتكبت جماعة أنصار الله (الحوثيين) 6 وقائع في محافظات: إب، وحجة، وذمار. وتقع المسؤولية على قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا في 4 وقائع في محافظتَي مأرب وشبوة. كما ارتكبت قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات 4 وقائع في محافظة حجة، فيما ارتكبت عصابة تهريب المهاجرين واقعة واحدة.

كما وثقت (مواطنة)، خلال العام 2022، مقتل 57 مدنيًّا بالرصاص الحي، بينهم 18 طفلًا و3 نساء، وجرح 157 مدنيًّا من بينهم 65 طفلًا و17 امرأة.

بعض الأمثلة:

في يوم الإثنين، 8 أغسطس/ آب 2022، عند قرابة الساعة 11:00 صباحًا، في حي الثقافة، بشارع النصب، بمدينة عتق- محافظة شبوة، قُتِل مدني (50 سنة)، برصاص القوات الحكومية المعترف بها دوليًّا، أثناء مروره بسيارته برفقة ثلاثة مدنيين آخرين. اخترقت الرصاصة صدر الضحية من الجهة اليسرى، لم يتمكن أحد من إسعاف الضحية لمدة ثلاث ساعات، بسبب استمرار إطلاق الرصاص على المكان.

في يوم الثلاثاء، 26 يوليو/ تموز 2022، حوالي الساعة الـ11:30 مساءً، في مديرية دار سعد، محافظة عدن، وقعت اشتباكات بين فصيلين ينتميان لقوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًّا، مما تسبب بإصابة طفل (17 سنة) كان يجلس مع أصدقائه في منطقتهم. اخترقت الرصاصة ظهر الضحية واستقرت فيه، وتم إسعافه إلى مستشفى أطباء بلا حدود، وقُدمت له الإسعافات الأولية، وأجريت له كشافة لمعرفة موقع الرصاصة في جسده، وتبيّن وجودها مستقرة تحت القلب مباشرة؛ لذلك لم يتمكن الأطباء من إجراء عملية جراحية للضحية بوقتها.

في يوم السبت، 8 يناير/كانون الثاني 2022، ما يقارب الساعة الـ3:30 مساءً، في عزلة آل برمان، مديرية الزاهر- محافظة البيضاء، أطلقت نقطة تابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين) الرصاص على حافلة نقل متوسطة (نوع هاي إس، موديل قديم)، كان يعمل عليها طفل (12 سنة) مع والده، مما تسبب بإصابة الطفل، حيث اخترقت الرصاصة أسفل ظهر الطفل من الجهة اليسرى لتمزق جزءًا من الأمعاء، وتستقر في بطنه.

الفصل الثالث عشر

الاعتداءات على المهاجرين الأفارقة

وثقت (مواطنة) خلال عام 2022، ما لا يقل عن 29 واقعة انتهاك ضد مهاجرين أفارقة. أودت بحياة ما لا يقل عن 8 مهاجرين، وجرح ما لا يقل عن 25 مهاجرًا، بينهم 15 طفلًا وامرأة. ارتكبت قوات حرس الحدود السعودية 13 واقعة، فيما تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) مسؤولية 9 وقائع، بينما ارتكبت القوات الحكومية 3 أخرى، وارتكبت عصابات التهريب والاتجار بالبشر 4 وقائع. تركزت أنماط الانتهاكات ضد المهاجرين في استخدام الرصاص الحي ضدهم والقصف البري، وخاصة في الحدود السعودية، إضافة إلى الاحتجاز والاختفاء القسري والتعذيب.

تواصل أطراف النزاع في اليمن وشبكات التهريب والإتجار بالبشر، ممارساتِها غيرَ القانونية، وارتكاب فظائعَ ضدّ المهاجرين الأفارقة الذين يسافرون عبر الأراضي اليمنية إلى الحدود اليمنية السعودية، دون أيّ اعتبار لحقوقهم، بما في ذلك الاعتبارات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتزامات الأطراف المتحاربة بموجب القانون الدولي الإنساني.

وكانت (مواطنة) قد أصدرت بيان سبتمبر/ أيلول 2022، حول العثور على 7 جثث لمهاجرين بالقرب من مركز احتجاز غير رسمي في الأراضي السعودية [48].

الإطار القانوني

أطراف النزاع ملزمة بالامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتنصّ المادة (3) المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع على توفير الحماية للمدنيين ومعاملتهم معاملة إنسانية في جميع الأحوال، دون أي تمييز ضارّ يقوم على العنصر أو اللون، أو الدِّين أو المعتقَد، أو الجنس، أو المولد، أو الثروة، أو أيّ معيار مماثل آخر. وهذا يشمل اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المهاجرين الأفارقة المتواجدين تحت سلطاتهم.

ويحظى جميع المهاجرين بالاحترام والحماية والتمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بهم بموجب المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، بغض النظر عن الوضع القانوني أو الظروف، سواء كانوا في دولة منشئهم أو في بلدان عبورهم أو في المجتمعات المضيفة. أطراف النزاع، من الدول وغير الدول، مسؤولةٌ عن ضمان حقوق الإنسان لكل فرد يخضع لولايتها، كون لديها سيطرة قانونية أو فعلية بحكم الواقع، على إقليم أو أشخاص.

إنّ الحقوق التي تنطبق على المهاجرين، تنطبق أيضًا على ضحايا الاتّجار والمهاجرين المهرّبين. كما ينصّ بروتوكول مكافحة الاتجار على أنّ الدولة الطرف فيه «يجب أن تسعى لتوفير سلامة ضحايا الاتجار أثناء تواجدهم داخل أراضيها».

بعض الأمثلة:

في يوم الخميس، 31 مارس/ آذار 2022، قرابة الساعة الـ3:00 صباحًا، أطلق جندي تابع للقوات الحكومية المعترف بها دوليًّا النارَ على مهاجرَين إثيوبيين في شارع الستين، بمدينة عتق، محافظة شبوة، ممّا أدى إلى إصابتهما بإصابات بليغة.

48 https://www.mwatana.org/posts/migrants-bodies

قال أحد المهاجرين الإثيوبيين (20 سنة)، لـ(مواطنة):

«كنت أنا وصديقي نائمين على قطع الكرتون أمام فندق العاصمة في مدينة عتق مثل كل يوم، لأنهم يعطوننا الطعام. وفجأة كان هناك شخص أيقظنا من نومنا. كان يرتدي الزي العسكري ومعه سلاح موجه صوبنا وبجانبه شخصان آخران بلباس مدني».

أضاف المهاجر الإثيوبي:

«قال لنا الجندي: انهضوا وأعطوني النقود التي معكم. رفعنا أيدينا وتوجه نحونا الشخصان الآخران، وقاما بتفتيشنا وأخذ ما لدينا من مال، إضافة إلى هاتفي الجوال، وحين حاولت المقاومة أطلق الجندي النار أمامنا لكي نخاف. لكن الرصاص ارتد من الأرض وأصابنا» [49].

في يوم الخميس، 12 مايو/ أيار 2022، حوالي الساعة الـ4:30 صباحًا، أطلق الحرس الحدودي السعودي مقذوفًا على وداي الغيل، منطقة سوق الرقو الحدودية، مديرية منبه- محافظة صعدة، ممّا تسبب بجرح طفل (16 سنة)، مهاجر إثيوبي الجنسية، كان في طريقة لاجتياز الحدود من أجل العمل في المملكة العربية السعودية.

قال شاهد عيان (27 سنة)، لـ(مواطنة):

«جاء اثنان من المهاجرين الإثيوبيين ومعهم ثالث مصاب إلى سوق الرقو، وطلبوا مني أن أوصلهم إلى مستشفى السلام بصعدة، فتحركت بسيارتي بسرعة. بحسب معرفتي بالرقو والحدود السعودية، فإنّ القصف يكون بشكل مزاجي وعشوائي، أحيانًا بالرصاص وأحيانًا أخرى بالهاونات».

وأكمل الشاهد لـ(مواطنة):

«المآسي لا تتوقف على الحدود السعودية في منطقة سوق الرقو من قتل وجرح واحتجاز. وهذه الواقعة مثال بسيط لما يحدث، وكم من أناس غيره ماتوا وتعفنوا في شعاب وأودية الحدود السعودية» [50].

في يوم الخميس، 1 سبتمبر/ أيلول 2022، جندت جماعة أنصار الله (الحوثيين) طفلة إثيوبية (17 سنة)، في قرية المواصلات، مديرية صعدة- محافظة صعدة. وقد تلقت دورة تدريبية مدة عشرين يومًا على استخدام السلاح وحراسة السجون، قبل أن تتمكن

49 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد الضحايا (مع توفر مترجم)، في تاريخ 5 أبريل/ نيسان 2022.

50 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد، في تاريخ 18 أغسطس/ آب 2022.

من الهرب إلى منطقة سوق الرقو الحدودية شمال محافظة صعدة، في مديرية منبه، وهناك أصيبت برصاص أطلقته قوات حرس الحدود السعودي، وتم إسعافها إلى مستشفى السلام بمدينة صعدة. وبعد أن تلقت الرعاية الصحية، تم احتجازها في سجن الحديقة الخاص بجماعة أنصار الله (الحوثيين) مدة شهر.

قالت الطفلة الإثيوبية (17 سنة)، لـ(مواطنة):

«بعد عشرين يومًا من التدريب وأثناء وجبة الغداء، لم يكن هناك أحد، فرُحت هاربة إلى الشارع العام. حملني على متن سيارة، شخصٌ خفيةً إلى مديرية ضحيان، والتقى بأحد أفراد عصابات التهريب، وبعد أن أخبرته بقصتي كاد أن يبكي وأعطاني ألفَي ريال سعودي. ثم ذهبت إلى سوق الرقو الحدودي. في 23سبتمبر/ أيلول أصبت برصاصة في رجلي اليسرى من قبل قوات حرس الحدودي السعودي».

وأكملت الطفلة الإثيوبية معاناتها لـ(مواطنة):

«نقلت إثر الإصابة إلى مستشفى السلام في مدينة صعدة. كنت أعلم أنه سيتم احتجازي، لكني في ذلك الوقت كنت أفكر في النجاة فقط. بعدها احتُجزت مدة شهر في سجن الحديقة بمدينة صعدة، وهناك ذقت كل أنواع الويل. ثم تم إطلاق سراحي مقابل ألف وخمس مئة ريال سعودي، وهو ما كان متبقيًا لي من مال» [51].

51 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع الضحية، في تاريخ 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022.

الباب الثالث

تقويض الحقوق والحريات

الفصل الأول

العنف ضد الصحافة وحرية التعبير

واصلت أطراف النزاع خلال العام 2022، ممارسة الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، وضروب المعاملة اللاإنسانية والتعذيب ضد الصحفيين. ووثقت (مواطنة) 10 وقائع، طالت 16 صحفيًّا وعاملًا في مجال الصحافة والإعلام. تتحمل قوات العمالقة في شبوة المسؤولية في احتجاز 7 صحفيّين. وتتحمل قوات الحكومة المسؤولية في احتجاز 4صحفيين والاعتداء بالضرب على صحفي واحد، كما احتجزت قوات جماعة أنصار الله (الحوثيين) 4 صحفيين وعاملين في مجال الإعلام.

وخلال العام 2022، استمرت جماعة أنصار الله (الحوثيين) في احتجاز 4 صحفيين بشكل تعسفي [52]، ويواجه الصحفيون الأربعة عقوبة الإعدام بعد محاكمتهم بصورة جائرة في المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء، في أبريل/ نيسان 2020. كما لا يزال الصحفي وحيد الصوفي مختفيًا قسريًّا منذ 2015.

ولا تزال العديد من المواقع الصحفية والإخبارية، تخضع للحجب من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين)، كونها الجهة التي تتحكم بالشركة المزوّدة لخدمة الإنترنت في اليمن «يمن نت».

الإطار القانوني

يكفل القانون الدولي الإنساني الحمايةَ للصحفيين بوصفهم أشخاصًا مدنيين؛ حيث لا يمكن استهدافهم طالما امتنعوا عن المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية. كما يقتضي القانون الدولي لحقوق الإنسان صون الحق في حرية التعبير بما يلبي حماية الصحفيين، بحيث لا يكونون عرضة لأي شكل من أشكال العنف والممارسات القمعية، كالاحتجازات التعسفية أو الاختفاء القسري أو التعذيب، لقيامهم بأعمالهم كصحفيين. وقد تقتضي النزاعات المسلحة فرض بعض التدابير الضبطية لعمل وسائل الإعلام، بحيث لا يتخلّلها أيّ إجراءات تعسّفية أو انتقامية بحقّ الصحفيين.

ويؤكّد الدستور اليمني على العمل وَفقَ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكافة الصكوك والاتفاقيات ذات الصلة. ويقرّ دستور الجمهورية اليمنية حرية التعبير، بوصفه أحد الحقوق الأصيلة، إذ ينص على أنّ «لكلّ مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكفل الدولة حرية الفكر والتعبير عن الرأي بالقول أو الكتابة والتصوير في حدود القانون»[53] .

52 تم الإفراج عنهم في 16 أبريل/ نيسان 2023، فيما سمي صفقة تبادل الأسرى.
https://rsf.org/ar/%D8%A7%D9%82-%84%D8%A7%D9%86-%D8%A5%D8%B7%D9%85%D9%8A%D9%84%D9%8A%8A%D9%81%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%86-%D8%A7%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%84%D8%B1%D9%86-%D8%A7%D9%D9%-8A%86%D9%85%D8%A7%D9%B1%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%86-%D8%A7%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D9%D8%B3%D9%D8%AC%D8%A7%D8%B2%

53 دستور الجمهورية اليمنية، 10 يناير/ كانون الثاني 1994، الباب الثاني حقوق وواجبات المواطنين الأساسية، المادة رقم (42).

بعض الأمثلة:

خلال النصف الثاني من ديسمبر/ كانون الأول 2022، احتجزت جماعة أنصار الله (الحوثيين) في أمانة العاصمة صنعاء، أربعةَ ناشطين في وسائل التواصل الاجتماعي على خلفية انتقادهم للأوضاع المعيشية المتدهورة. وفي يوم الأربعاء، 11 يناير/ كانون الثاني 2023، بدأت أولى جلسات محاكمة الناشطين الأربعة في المحكمة الجزائية المتخصصة بصنعاء بتهمة التحريض وتكدير الأمن العام. وفي 23 مارس/ آذار 2023، أصدرت المحكمة أحكامًا متفاوتة بالسجن وصل أقصاها إلى ثلاث سنوات، إضافة إلى إغلاق قنواتهم في مواقع التواصل الاجتماعي ودفع غرامة مالية لكل واحد منهم تقدر بنحو عشرة ملايين ريال يمني. بعد 15 يومًا على إصدار الأحكام أفرجت جماعة أنصار الله (الحوثيين) عن ثلاثة من الناشطين تحت مسمى العفو من المجلس السياسي الأعلى، في حين لم يشمل العفو الناشطَ الرابع.

في يوم الإثنين، 6 يونيو/ حزيران 2022، وعند حوالي الساعة الـ10:30 صباحًا، اعتدى ستة جنود يتبعون القوات الحكومية المعترف بها دوليًّا على صحفي (33 عامًا)، في الشارع العام- شارع الستين، بمديرية عتق- مركز محافظة شبوة، أثناء تغطيته بكاميرا هاتفه مظاهرة لجنود من الأمن العام يطالبون بدفع رواتبهم المتأخرة أمام إدارة الأمن العام.

قال الصحفي (33 سنة)، لـ(مواطنة):

«قام الجنود بالاعتداء عليّ بالضرب بالأيدي وأعقاب البنادق بدون مقدمات، كان أحدهم يقول لي: «من الذي سمح لك بالتصوير؟ أعطني الجوال». كنت أحاول سحب نفسي من بينهم، حتى ساعدني المحتجون وحموني منهم. ثم سحبني اثنان من المحتجين بعيدًا، وقالوا لي اصعد سيارتك وارحل من هنا» [54].

وفي يوم الخميس، 16 يونيو/ حزيران 2022، وعند حوالي الساعة الـ5:00 مساءً، احتجزت قوات العمالقة المدعومة إماراتيًّا 6 إعلاميين في منطقة الشبيكة، بمديرية عتق- محافظة شبوة، أثناء قيامهم بتصوير فيلم سياحي عن المحافظة. تم احتجاز الإعلاميين بعد مصادرة هواتفهم المحمولة وجميع أجهزة التصوير في سجن معسكر مرة التابع للعمالقة لمدة يومين، قبل أن يتم الإفراج عنهم.

54 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع الضحية، في تاريخ 9 يونيو/ حزيران 2022.

الفصل الثاني

حرية التنقل

شهد اليمن خلال سنوات الحرب وقائعَ شتّى طالت حقّ المدنيين في التنقّل؛ حيث مارست كافة الأطراف المتنازعة هذا النمط من الانتهاكات في إطار بسط نفوذها على حركة المدنيين وإخضاعهم لقيود تعسّفية إضافية تفاقم من معاناتهم الإنسانية. وتفرض أطراف النزاع قيودًا إزاء الحق في التنقّل وفقًا لدوافع مختلفة، منها: التمييز ضدّ المدنيّين تبعًا لانتمائهم الجغرافي والسياسي، علاوة على الانتهاكات لغرض الابتزاز المادي والتكسّب غير شهد اليمن خلال سنوات الحرب وقائعَ شتّى طالت حقّ المدنيين في التنقّل؛ حيث مارست كافة الأطراف المتنازعة هذا النمط من الانتهاكات في إطار بسط نفوذها على حركة المدنيين وإخضاعهم لقيود تعسّفية إضافية تفاقم من معاناتهم الإنسانية. وتفرض أطراف النزاع قيودًا إزاء الحق في التنقّل وفقًا لدوافع مختلفة، منها: التمييز ضدّ المدنيّين تبعًا لانتمائهم الجغرافي والسياسي، علاوة على الانتهاكات لغرض الابتزاز المادي والتكسّب غير المشروع وفرض الإتاوات غير القانونية.

في العام 2022، وثقت (مواطنة) 10 وقائع تقييد لحرية تنقل المدنيين في مناطق يمنية مختلفة. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤولية في جميع هذه الوقائع. وفي هذا السياق، منعت جماعة أنصار الله (الحوثيين) سفر النساء، وخاصة العاملات في المنظمات دون (محرم) عبر مطار صنعاء، كما اشترطت موافقة ولي الأمر في التنقلات البرية بين المحافظات.

الإطار القانوني

يكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان حريةَ المدنيين في التنقّل والحركة كأحد حقوقهم الأساسية، ويبقى القانون الدولي لحقوق الإنسان ساريًا حتى في زمن النزاعات المسلحة. وينصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على «حق الفرد في التنقّل وحرية اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة» [55].

كما يشدّد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المصادق عليه من قبل اليمن، على أنّ «لكل فرد يوجد على نحوٍ قانونيّ داخل إقليم دولةٍ ما حقّ حرية التنقل فيه، وحرية اختيار مكان إقامته»[56]. ويجيز العهد فرض بعض القيود على بعض الحقوق إبان النزاع، غير أنّه يؤكّد على ضرورة أن تكون هذه القيود ذات طبيعة محدودة ومؤقّتة.

بعض الأمثلة:

في يوم الثلاثاء، 22 فبراير/ شباط 2022، قرابة الساعة الـ9:00 صباحًا، تم إيقاف المواطن حيدر أحمد (اسم مستعار- 35 سنة)، في نقطة الصفراء الأمنية التابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين) والواقعة في مديرية مجزر، محافظة الجوف، أثناء سفره من محافظة صنعاء إلى محافظة حضرموت، وقد تم إيقافه لمدة 48 ساعة قبل أن يتم إطلاقه.

55 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة (13).

56 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة (12)، الفقرة (1).

قال حيدر (35 سنة)، لـ(مواطنة):

«في النقطة طلب منا أحد الجنود بطائقَنا الشخصية، وبعد خمس دقائق أعاد بطائق الركاب الآخرين، وقال لي: «انزل»، وطلب من صاحب السيارة مواصلة طريقه. وعندما سألته عن السبب قال: «أنت مُجند مع العدوان». بقيت مُحتجزًا في النقطة حتى الخامسة مساءً، ثم تم نقلي إلى إدارة أمن مديرية الحزم. تم الإفراج عني بعد يومين، وقالوا لي: «الله معك، لم نجد شيئًا عليك»! ليست هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها احتجازي».

تعرض حيدر إلى نفس هذا التوقيف والاحتجاز مرتين من قبل، على يد جماعة أنصار الله (الحوثيين)؛ الأولى كانت في 5 ديسمبر/ كانون الأول 2020، في نقطة أمنية على مدخل مدينة الحزم، محافظة الجوف، أثناء سفره من محافظة مأرب إلى محافظة صنعاء، وبقيَ في الحجز ثلاثة أيام بدون تهمة وجهت إليه. والاحتجاز الثاني كان في يوم الثلاثاء، 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، في نقطة أمنية بمديرية الجوبة محافظة مأرب، وتم إيقافه لمدة يوم وليلة.

يضيف حيدر لـ(مواطنة):

«يتم احتجاز الناس لمجرد أنهم من منطقة أو قبيلة معينة. لقد عانيت من هذا التعسف، وأتمنى أن تختفي هذه الظاهرة الدخيلة على مجتمعنا»[57] .

57 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع الضحية، في تاريخ 9 أغسطس/ آب 2022.

الفصل الثالث

الاعتداء على الحرية الشخصية للنساء

واصلت جماعة أنصار الله (الحوثيين) استهداف النساء عبر ممارسات قمعية تحد من حريتهن وحقوقهن. وقد شهد العام 2022 المزيد من هذه الممارسات، حيث فرضت سلطات جماعة أنصار الله (الحوثيين) في مارس/ آذار وبشكل صارم وجود (مَحْرَم) للنساء العاملات عند إجراء زيارات ميدانية أو التنقل عبر المدن اليمنية، كما منعت الجماعة كذلك سفر النساء بشكل عام عبر مطار صنعاء الدولي عقب سنوات من إغلاقه، ما لم يكن برفقة محرم.

التعميمات التي تصدرها جماعة أنصار الله (الحوثيين) بمنع النساء من السفر إلا بوجود مَحْرَم، تذهب مباشرة لشركات النقل ووكالات تأجير السيارات ونقاط التفتيش، إلا أنّ (مواطنة) تمكّنت من الاطلاع على تعميمات مكتوبة وُجهت من الجماعة إلى شركات النقل البري ووكالات تأجير السيارات، تحوي تعليمات تقضي بمنع تنقل النساء بدون محرم. كما اطلعت (مواطنة) على تصريح مرور صادر في 2022 من المجلس الأعلى لتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي أو كما يُعرف بـ(الاسكمشا SCMCHA) يتضمن اسم موظفة وأخاها كمرافق.

اشتراط وجود محرم على سفر المرأة له تأثيرات سلبية وتداعيات على حقوق أخرى للمرأة، كالحق في العمل، والحق في التكافؤ في الفرص، والحصول على الرعاية الصحية، والتعليم والتدريب، ولمّ الشمل.

أجرت (مواطنة) أكثر من عشرين مقابلة مع نساء تعرضن للإيقاف لساعات، وللاستجواب والتحقيق، والتفتيش الدقيق والمهين، ومصادرة جوازات السفر والمنع من السفر. وأجمعت النساء اللواتي تمت مقابلتهن على أنّ هناك تعمدًا لدى سلطات أنصار الله (الحوثيين) في تشويه سمعة العاملين والعاملات في هذه المنظمات. كما عبّرن عن خيبة أملهن من غياب الدعم والضغط العلني من المنظمات الدولية والأمم المتحدة، للوقوف بجدية أكبر في التعامل مع هذه الإجراءات التعسفية والتمييزية.

سماح علي (اسم مستعار - 40 سنة)، كانت إحدى أولئك اللاتي عانين من تلك القرارات التعسفية، ففي نهاية ديسمبر من العام 2022، حصلت سماح على فرصة تدريب في المجال الصحي خارج اليمن، وكان عليها السفر عبر مطار عدن الدولي، ولأنّ جماعة أنصار الله (الحوثيين) مانعوا سفر النساء بدون محرم، فقد اضطر والدها للذهاب إلى وزارة الداخلية من أجل إخراج تصريح السفر لابنته. إلا أنهم رفضوا منحه التصريح، طالبين منه إعطاءهم صور هويات العائلة التي ستصل إليهم في عدن، وبالرغم أنه وفر لهم كل ما طلبوا، إلا أنهم رفضوا إعطاءه أي تصريح لابنته، لتخسر بذلك سماح فرصةَ التدريب والتأهيل.

جماعة أنصار الله (الحوثيين) خلال نهاية 2022، شددت أكثر كذلك على لباس النساء ووضعت قيودًا وشروطًا تحت مسمى (الهوية اليمنية)، حيث اجتمعت بمالكي عدد من محلات خياطة العباءات النسائية في العاصمة صنعاء، وحددت لهم شروطًا وقيودًا لألوان العباءات وأشكالها والأطوال المناسبة لها.

كانت (مواطنة) قد أصدرت في 8 مارس/ آذار 2022 بيانًا ، أوضحت فيه عددًا من الممارسات التي تقوم بها الجماعة لتقويض حقوق النساء، بما في ذلك حقهن في الحصول على خدمات الصحة الإنجابية في بعض مناطق سيطرتها، وحقهن في حرية التنقل[58].

58 مرجع سابق، «لحظات من الجحيم»، بيان، مواطنة، 8 مارس/ آذار 2022، متاح على الرابط:
https://www.mwatana.org/posts/undermine-women

التوصيات

إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- دعم الجهود المبذولة من قبل المبعوث الأممية الخاص إلى اليمن لتمديد الهدنة، ووقف شامل للأعمال العدائية، والتوصل إلى سلام دائم وشامل، وضمان المساءلة والتعويض عن الانتهاكات والجرائم الخطيرة.

- الحفاظ على الدعم الدائم للجهود المبذولة لتوثيق انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومبادئه.

- الإصرار على العدالة والمساءلة عن جرائم الحرب المحتملة، وتوفير التعويض للضحايا المدنيين.

- دعم إنشاء آلية تحقيق جنائية دولية لتحليل الأدلة وإعداد الملفات وخريطة الأضرار المدنية من أجل تسهيل وتسريع الإجراءات الجنائية العادلة والمستقلة وإرساء الأساس لجبر ضرر ذي مصداقيةٍ للضحايا المدنيين.

إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

- المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار في اليمن، ودعم مجهود المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن من أجل تمديد الهدنة والتوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار، والإشارة بوضوح إلى أنّ مساءلة مرتكبي جرائم الحرب وإنصاف ضحايا الانتهاكات الجسيمة بحق القانون الإنساني الدولي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، هي جزء لا يتجزأ من أي عملية انتقالية في اليمن من أجل وضع حدٍّ فوريّ للاعتداءات المنتشرة.

- استخدام الأدوات الموجودة تحت تصرف المجلس للضغط من أجل وضع حدٍّ للانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتقديم المساعدات الإنسانية بالكامل ومن دون عوائق، ودعم العملية السياسية باعتبارها السبيل الوحيد المجدي لوضع حدٍّ للنزاع.

- التأكيد على أبعاد حقوق الإنسان في النزاع اليمني، وضمان عدم الإفلات من العقاب فيما يتعلق بأخطر الجرائم.

- توجيه الأمين العام إلى نشر قائمة كاملة ودقيقة بالجناة في التقرير السنوي، عن الأطفال والنزاع المسلح، مع وضعهم جميعًا على نفس المستوى.

- الضغط على أطراف النزاع للقيام بعملية تبادل لجميع المحتجزين المدنيين على ذمة الحرب دون قيد أو شرط.

إلى فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والدول الأخرى التي تقوم بالدعم العسكري للتحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة:

- الامتناع فورًا عن بيع أو نقل الأسلحة إلى أعضاء التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وتعليق المبيعات حتى يُظهر التحالف احترامًا مطلقًا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في عمليات التحالف في اليمن، ويتعهد بتقديم الجهود الشاملة الموجهة نحو المساءلة الفعّالة عن جميع الجرائم والانتهاكات المزعوم ارتكابها في جميع أنحاء اليمن.
- الضغط على التحالف بقيادة السعودية والإمارات، لرفع القيود والعوائق أمام تدفُّق الإمدادات الإنسانية والحيوية القادمة من المنافذ البرية والبحرية والجوية.

إلى التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والقوات الموالية لها؛ كالمجلس الانتقالي الجنوبي، والقوات المشتركة في الساحل الغربي:

- المساهمة بفاعلية في المباحثات التي تقودها الأمم المتحدة لتمديد الهدنة في اليمن.
- بالنظر، على وجه الخصوص، لكون ملايين اليمنيين معرّضين حاليًّا لخطر المجاعة، بما في ذلك سياسات التجويع، ومحرومين من الحصول على الرعاية الصحية الكافية في اليمن، يتوجب رفع جميع الإجراءات التي تؤدّي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، بما في ذلك فتح جميع الموانئ البرية والبحرية والجوية أمام السلع الإنسانية وغيرها من السلع الضرورية المنقذة للحياة دون تأخير أو إعاقة، وفتح جميع المنافذ الجوية للرحلات الإنسانية والتجارية.
- وقف استهداف المدنيين والأعيان المدنية؛ كالأسواق، والمزارع، والبنية التحتية، والمنشآت الصحية والتعليمية.
- دعم الجهود المبذولة لضمان المساءلة عن الجرائم الدولية، والتعاون الكامل معها، والمساهمة فيها، ولضمان تقديم تعويضات سريعة وكافية للضحايا المدنيين وعائلاتهم.
- التعاون بشكلٍ كامل مع كيانات التحقيق والقضاء الأخرى، عند الاقتضاء، بحيث يمكن التحقيق في مزاعم الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في اليمن بشكل صحيح وتوثيقها ومحاسبة مرتكبيها.

- إغلاق مراكز الاحتجاز غير الرسمية، وإطلاق سراح المعتقلين تعسفيًّا، والكشف عن مصير المختفين قسريًّا، وكذلك وقف الممارسات المنهجية لسوء المعاملة والتعذيب.

- إحالة عصابات تهريب والاتجار بالمهاجرين الأفارقة في مناطق سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًّا إلى القضاء للتحقيق معهم في الاعتداءات الجسيمة المرتكبة، واستكمال إجراءات المساءلة القانونية وإنصاف الضحايا.

- على سلطات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًّا عدم تقييد حرية تنقل المهاجرين الأفارقة وممارسة الاحتجاز التعسفي ضدهم.

إلى جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسلحة:

- المساهمة بفاعلية في المباحثات التي تقودها الأمم المتحدة لتمديد الهدنة في اليمن.

- الكفّ الفوريّ عن استخدام الأسلحة التقليدية ذات الطبيعة العشوائية.

- إنهاء استخدام الألغام المضادّة للأفراد والعربات والسفن، وتسليم خرائط المناطق المزروعة بالألغام للمساهمة في عملية نزعها.

- احترام الوضع المحمي للمرافق الطبية، وسَحْب الأفراد المسلحين من داخل المراكز الطبية أو من محيطها.

- بالنظر، على وجه الخصوص، لكون ملايين اليمنيين معرضين حاليًّا لخطر المجاعة، بما في ذلك سياسات التجويع، ومحرومين من الحصول على رعاية صحية كافية في اليمن- يجب على الفور رفع جميع القيود وإيقاف الحرمان والمصادرة للمساعدات الإنسانية والوصول إليها.

- حظر وضع أهداف عسكرية، بما في ذلك تمركز القوات، في مناطق وأحياء مأهولة بالسكان، أو تخزين الأسلحة في هذه المناطق أو بالقرب منها.

- إيقاف تجنيد الأطفال الذين هم دون سن 18 سنة وإشراكهم في العمليات الحربية، وتسريح من هم في الخدمة فورًا.

- إخلاء المدارس المحتلة من قبل المجاميع المسلحة، والتوقف عن استخدام المدارس لأغراض عسكرية وأعمال التحشيد والتعبئة.

- سرعة إطلاق سراح جميع المعتقلين والمحتجزين تعسفيًّا والكشف عن مصير المختفين قسريًّا، والإفراج عنهم، ووضع حدٍّ لعمليات الإعدام والتي تفتقر للحدّ الأدنى من شروط المحاكمة العادلة، وكذلك وقف الممارسات المنهجية لسوء المعاملة والتعذيب.

- الإفراج فورًا عن جميع الصحفيين المعتقلين، وإنهاء كافة القيود المفروضة على عمل الصحفيين.

- الكفّ عن الاعتداءات على المهاجرين الأفارقة. وكذلك التحقيق في الحرائق في مراكز الاحتجاز.

- الكفّ عن تقييد الحريات الشخصية للنساء، والتوقف عن مضايقتهن في أماكن العمل وتقييد حرية تنقّلهن.

- دعم الجهود المبذولة لضمان المساءلة عن الجرائم الدولية، والتعاون الكامل معها، والمساهمة فيها، ولضمان تقديم تعويضات سريعة وكافية للضحايا المدنيين وعائلاتهم.

إلى الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًّا:

- المساهمة بفاعلية في المباحثات التي تقودها الأمم المتحدة لتمديد الهدنة في اليمن.

- اشتراط تنفيذ الإجراءات والتوصيات المذكورة أعلاه، عند الموافقة على عمليات التحالف الجارية في اليمن.

- التأكُّد من أنّ جميع القوات الحكومية والأمنية والوحدات المسلحة المرتبطة بها تعمل في ظل هيكل قيادة موحد، وتحترم القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

- سرعة إطلاق سراح جميع المعتقلين والمحتجزين تعسفيًّا والكشف عن مصير المختفين قسريًّا، والإفراج عنهم، وكذلك وقف الممارسات المنهجية لسوء المعاملة والتعذيب.

- دعم الجهود المبذولة لضمان الإنصاف والتعويض للضحايا المدنيين، بمن في ذلك المدنيّون المتأثرون بانتهاكات التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات، والولايات المتحدة والحكومة، والتعاون الكامل معها والمساهمة فيها، والدعوة إلى أن تكون مثل هذه العمليات شفافة، بما يكفي نشر المعلومات للجمهور من أجل المراقبة المستقلة.

- المصادقة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية دون تأخير. والدعوة إلى المساءلة الجنائية لكل المتورطين في انتهاكات ضد المدنيين.

ماشاء الله

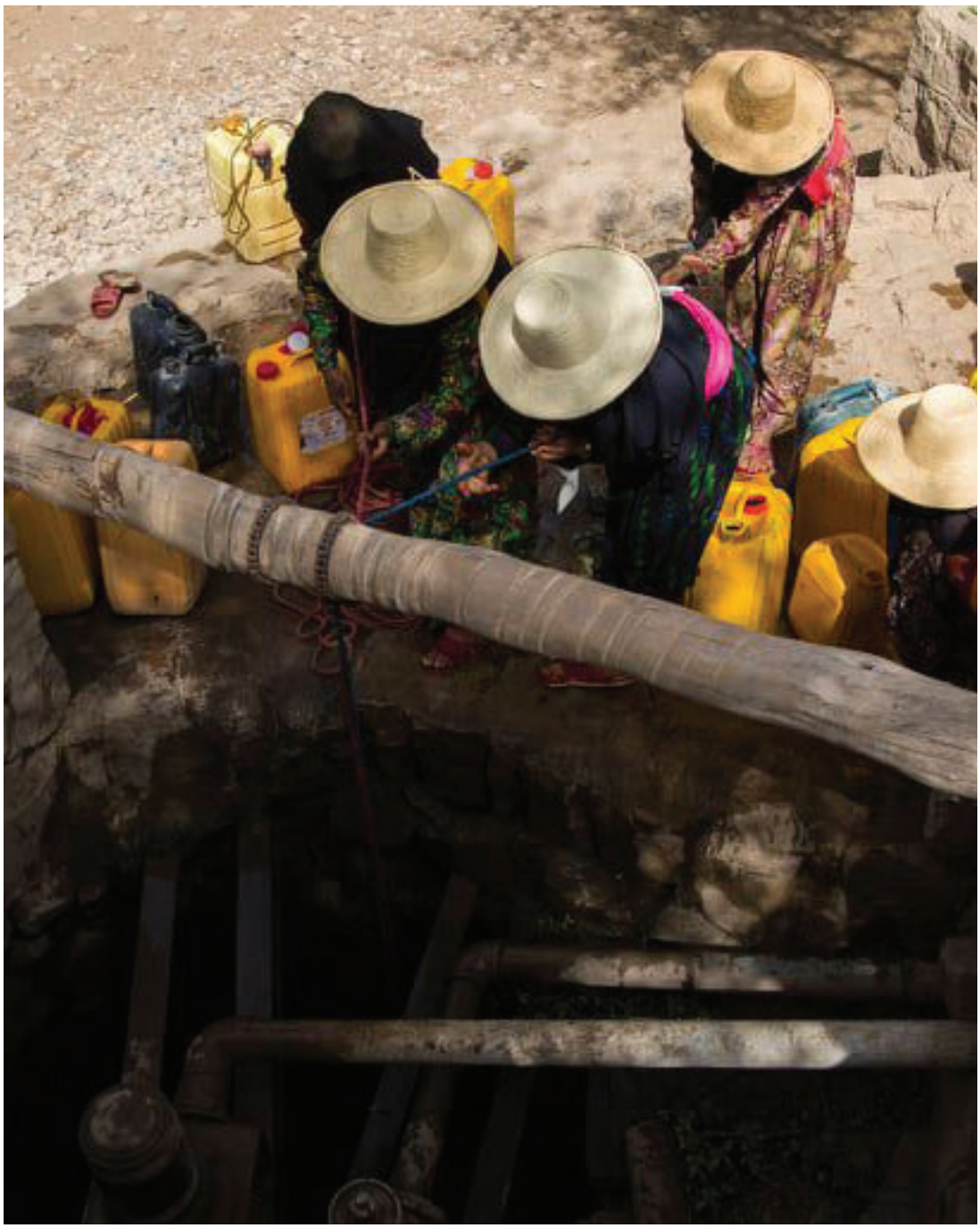

مأساة حتى إشعار أخر

حالة حقوق الإنسان في اليمن للعام 2022

مع إكمال النزاع المسلح عامه الثامن في اليمن، فإنّ العام 2022، لم يأتِ بأي بشرى تُفرح اليمنيين وتُبشرهم بانتهاء الحرب، سوى هدنة يتيمة استمرت ستة أشهر وتخللتها عدة خروقات وانتهاكات ارتكبتها جميع أطراف النزاع، ليضاف إلى حياة اليمنيين سنة أخرى من الانتهاكات المروِّعة، في ظل استمرار انهيار مؤسسات الدولة لصالح جماعات مسلحة تابعة لقوى إقليمية مختلفة.

تُقدّم "مواطنة" لحقوق الإنسان في متن هذا التقرير السنوي، استعراضًا موسّعًا لأبرز أنماط انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، أقدمت على ارتكابها الأطراف المتحاربة في اليمن. كما يضمّ في ثناياه أيضًا حالات من الاعتداءات، طالت مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية في اليمن خلال العام 2022. حيث وثّقت (مواطنة) -التي تغطّي أغلب المحافظات اليمنية- في إحصائها على مدار العام 1283 واقعة، تسبّبت في مقتل 390 مدنيًا، بينهم 132 طفلًا، و21 امرأة، وإصابة 920 مدنيًا، بينهم 411 طفلًا، و71 امرأة. إضافة إلى، وقائع اختفاء واحتجاز وتعذيب لـ561 ضحية من المدنيين.

وتمثّل الوقائع والأنماط التي يشملها هذا التقرير، نماذجَ لأبرز وقائع وأنماط انتهاكات حقوق الإنسان التي وثّقتها (مواطنة) خلال العام 2022، ولا تفيد بأي حال الحصر لجميع الوقائع والأنماط التي حدثت في اليمن للعام نفسه. وما تزال (مواطنة) مستمرة في توثيق وقائع الانتهاكات المختلفة التي حدثت منذ بداية 2023.

استندت مواطنة لحقوق الإنسان في إنجاز هذا التقرير إلى أبحاث ميدانية استقصائية، أجرت خلالها تحقيقًا معمّقًا ومعاينة مباشرة لمواقع الهجمات والوقائع، وقابلت الشهود وأقارب الضحايا والناجين والأطباء وعاملين في مجال حقوق الإنسان، وفحصت وثائق وأدلة وصورًا وفيديوهات وغيرها من الأدلة المادية ، على امتداد الفترة من يناير/ كانون الثاني حتى ديسمبر/ كانون الأول 2022. كما تمت مراجعة التقرير وتدقيقه من قبل متخصصين في مجال القانون الدولي الإنساني خلال الفترة من مايو/ نيسان 2023 حتى أغسطس/ آب2023.

مواطنة
لحقوق الإنسان

نبذة عن مواطنة:

منظمة مواطنة لحقوق الإنسان هي منظمة يمنية مستقلة معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها، تعمل من خلال تحقيقات وأبحاث ميدانية وتقديم المساندة القانونية للضحايا من أجل وقف انتهاكات حقوق الإنسان ومساءلة المنتهكين